جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستـر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:

❖حمـــزة بـن خليفـــة

بعنوان:

آليات بنك الجزائر في إدارة العملة الصعبة خلال الفترة 2000-2018

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2019/09/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
1.	أ.د .عبد اللطيف مصيطفى	أستاذ	غرداية	رئيسا.
2.	د.بلخير فاطمة	أستاذة	غرداية	مشرفا.
3.	د. علي بن ساحة	أستاذ	غرداية	مشرف مساعد
4.	د .الشيخ بن قايد	أستاذ	غرداية	مناقشا.

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستـر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب:

❖حمـــزة بـن خليفـــة

بعنوان:

آليات بنك الجزائر في إدارة العملة الصعبة خلال الفترة 2000-2018

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2019/09/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
5.	أ.د .عبد اللطيف مصيطفى.....	أستاذ.....	غرداية.....	رئيسا.
6.	د.بلخير فاطمة	أستاذة.....	غرداية.....	مشرفا.
7.	د. علي بن ساحة.....	أستاذ	غرداية.....	مشرف مساعد
8.	د. الشيخ بن قايد.....	أستاذ	غرداية.....	مناقشا.

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله والحمد والشكر لله الحمد لله الذي بنعمة تتم الصالحات الحمد لله الذي بتوفيقه وتسهيل منه جل في علاه

إذا كان الإهداء يعبر عن القليل من الوفاء والشكر والتقدير

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعظم شخص في الدنيا إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي..... أمي حفظها الله و أطال في عمرها.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي أطال الله في عمره.

إلى الزوجة الكريمة و الأبناء الأعزاء إلى كل أفراد أسرتي كل باسمه .

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها مبسوط محمد و الأستاذ علي بن ميلود ، طه ،لحسن، دون أن انسي الدكتورة خماسي محبوبة

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد و أخص بالذكر الأستاذة المشرفة الدكتورة **فاطمة بلخير** التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة الذين نقول لهم بشراكم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير"

"حمـــزة بـــن خليفـــة"

شكر وتقدير

علي أن أوصل جزيل الشكر و إعلامه لأصحابه، استجابة لقول النبي صلى اللّه عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر اللّه"

فعلامة شكر المرء إعلان حمـــــده

فالشكر أولا للّه عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز

كما أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير لأولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، أساتذتي الكرام وفي مقدمتهم أستاذتي الفاضلة المشرفة على هذا البحث فضيلة الأستاذة الدكتورة فاطمة بلخير التي لم تدّخر جهدا في مساعدتي و الدكتورعلي بن ساحة و الدكتور بن علي ميلود و الدكتور عباس بوهريرة و إلى كل طاقم إدارة كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع

شكرا جزيلا

"حمزة بن خليفة "

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آليات و إجراءات بنك الجزائر في إدارة احتياطي من العملة الصعبة من خلال التعرف على البنوك المركزية وأدبيات إدارة الاحتياطات الصرف الأجنبية وماهية إدارة الإحتياطيات من العملة الصعبة كما تتضمن الدراسة أيضا على واقع و مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ، هذا في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فتناولنا الإطار العام لبنك الجزائر في إدارة لإدارة الاحتياطي من العملات الأجنبية و كذا دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على حجم احتياطي من العملة الصعبة المتمثلة في سعر البترول و كذا احتياطي الإلزامي باستعانة بالبرنامج الإحصائي " Eviewse v08 " و لقد خلصت الدراسة إلى تراكم حجم الإحتياطات من العملة الصعبة راجع لإرتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين متغيرات المستقلة (أسعار البترول و الإحتياطي الإلزامي) و المتغير التابع (الإحتياطي الإجباري) .

الكلمات المفتاحية: احتياطي الصرف الأجنبي، إدارة احتياطي العملة الصعبة ، العملة الصعبة ، بنك الجزائر،أسعار المحروقات

Abstract:

Le But de Cette étude à connaissance des mécanismes et procédures de la Banque d'Algérie dans la gestion et l'administration des devises En soulignant les banques centrales Echange de littérature et de précautions Et quelle gestion des réserves de change Et ses limites et Cette étude comprend également La réalité des réserves de change en Algérie entre 2000 et 2018، C'est un aspect théorique, et l'aspect pratique a trait le Cadre général de la Banque d'Algérie pour la gestion de la gestion des réserves de change Étudier l'impact de certaines variables économiques Sur Volume de réserve de devises Représenté Dans le prix du pétrole ainsi que dans les réserves obligatoires En utilisant du programme statistique "Eviewse v08"

En fin L'étude a conclu que l'accumulation de réserves de change était due à la hausse des prix des hydrocarbures, ainsi qu'à l'existence

d'une relation directe entre les variables indépendantes (prix du pétrole et réserves obligatoires) et la variable dépendante (réserves change).

Keywords :Réserve de change Gestion des réserves de change .Les devises .Banque d'Algérie. Prix du carburant

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	IV
الإهداء	V
الشكر	VI
الملخص	VII
قائمة المحتويات	VIII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال و الملاحق	XI
مقدمة العامة	**أ–د**
الفصل الأول: البنوك المركزية ومحددات إدارة احتياطي العملات الأجنبية	**01**
المبحث الأول : البنك المركزي ووظيفة إدارة الاحتياطات.....	01
المطلب الأول : ماهية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي	02
الفرع الأول : مفهوم وخصائص البنوك المركزية.....	02
الفرع الثاني: إدارة وتسير احتياطي الصرف الأجنبي.....	03
المطلب الثاني : ماهية العملة الصعبة.....	07
الفرع الأول : مفهوم العملة الصعبة.....	07
الفرع الثاني: الشروط الواجب توفرها في العملة الصعبة.....	09
الفرع الثالث: محددات عملة الصعبة	10

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....	13
المطلب الأول: الدراسات محلية و العربية.....	13
المطلب الثاني الدراسات الأجنبية.....	16
خلاصة الفصل لأول.....	18
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدور بنك الجزائر و تأثيره في تسيير العملة الصعبة.	19
تمهيد	19
المبحث الأول :بنك الجزائر ووظيفة إدارة احتياطي العملة الصعبة	22
المطلب الأول : تقديم مجتمع الدراسة	22
الفرع الأول : نشأة وتطور بنك الجزائر	22
الفرع الثاني: تنظيم بنك الجزائر وإدارة احتياطي العملة الصعبة.....	24
الفرع الثالث: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.....	32
المطلب الثاني: تطورات متغيرات الدراسة وعلاقتها بالعملة الصعبة.....	35
الفرع الأول : العوامل الداخلية المؤثرة في عملة الصعبة.....	36
الفرع الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في عملة الصعبة.....	37
الفرع الثالث : الإطار العام لإدارة و تسيير احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.....	43
المبحث الثاني : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة ونتائج الدراسة و مناقشتها.....	47
المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة.....	48
الفرع الأول : عرض النتائج و البيانات.....	49
الفرع الثاني : تقدير النموذج الخطي.....	50
المطلب الثاني : مناقشة و تحليل النتائج.....	53
خلاصة الفصل الثاني.....	54
الخاتمة	55
قائمة المراجع والمصادر	60
الملاحق	64

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
01	جدول رقم :01-01حصيلة العملات الاحتياطية من إجمالي الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي 2009-2016	11
02	الجدول رقم: 02-01 تطور مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	31
03	جدول رقم :02-02هيكل العملات المكونة للدين الخارجي خلال الفترة 2000-2017 (%)	33
04	جدول رقم 02-03 : يوضح تطور متغيرات الدراسة و علاقتها باحتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2018/2000	34
05	جدول رقم :02-04 تغيرات أسعار الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 2018/2000	37
06	الجدول رقم 02-05):تطور صادرات الجزائر من المحروقات بالقيمة الجارية و الثابتة للدولار خلال 2000-2018	38
07	الجدول رقم (02-06):تطور القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2018/2000	40
08	جدول02-07تطور وضعية احتياطات الصرف و أسعار البترول خلال الفترة 2000-2018	42
09	الجدول رقم :02-08 معدل تغطية إجمالي احتياطي الصرف للواردات خلال الفترة2000-2018	44
10	. جدول رقم :02-09 تطور نسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون الخارجية	45

	في الجزائر خلال الفترة2000-2018	
11	- جدول رقم :02-10يوضح نسبة تغطية العملة الصعبة للمعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة2000-2018	46
12	الجدول رقم :02-11 يضم متغيرات الدراسة	47
13	جدول رقم :02-12يوضح التوزيع غير الطبيعي للبواقي	52

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الموضوع الملحق	رقم الصفحة
01	الملحق رقم 02-01 يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	
02	الملحق رقم 02-02 مديرية تسيير و إدارة العملة الأجنبية	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الموضوع الشكل	رقم الصفحة
01	الشكل رقم 02-01.يوضح تطور احتياطي الإجباري و احتياطي الصرف خلال الفترة 2017/2000	35
02	شكل رقم : 02-02 تطور حجم احتياطي لصرف خلال الفترة 2000-2018	42

مقدمة

مقدمة :

تسعى الدول العالم إلى تكوين احتياطات من العملة الصعبة كي تلجا إليها عند الحاجة ،و من أجل تسوية مدفوعاتها الخارجية ،و من هنا تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع احتياطات الصرف الأجنبية و إدارتها من طرف البنوك المركزية نظرا للأهمية الكبيرة لهاته الإحتياطات، و اعتبارها بمثابة صمام أمان يتم اللجوء إليه عند التقلبات المفاجئة

و في هذا الإطار لقد شهدت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في احتياطاتها من العملة الصعبة خلال السنوات 2000-2014 نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار البترول ، مما جعل السلطات المالية تفكر في كيفية إدارة و توظيف هذه الاحتياطيات وتعظيم المنفعة والمحافظة علي قيمتها الحقيقية من التراجع (التآكل) والاستنزاف في ظل تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية باعتبار أن اغلب هيكل الاحتياطيات مشكل من الدولار الأمريكي.

كما أن إدارة الاحتياطات من العملة الصعبة تشكل في حد ذاتها تحديا صعبا لهاته الدول لمعالجة الإختلالات التي تعاني منها فهي تتيح فرصة ثمينة أمام الدول النامية خاصة الجزائر لحل الكثير من المشاكل الاقتصادية لتنويع مصادر الدخل خاصة في ضل تقلبات أسعار البترول و كذا أسعار الصرف فالإدارة السليمة و العقلانية احتياطات الأجنبية من العملة الصعبة تستوجب البحث عن :

- المستوى الأمثل لنسبة الاحتياطي المخزن لدى البنك المركزي

-الفرصة البديلة لتوظيف الباقي منه

-تنويع العملات المكونة لهذا الاحتياطي في كل فترة لمسايرة التغيرات غير متوقع جراء الأزمات المالية التي تحدث من فترة إلى أخرى .

و بقدر تعلق الأمر بالاقتصاد الجزائري و زيادة التدفقات من العملات الأجنبية و ارتفاع مستوى احتياطي الصرف الأجنبي ووصوله إلى مستويات قياسية ،حيث قدر احتياطي الصرف سنة 2013 ب194مليار دولار و بمعدل تغطية للواردات من السلع و الخدمات بحوالي 35شهر إزدادت الحاجة إلى إدارة هاته الاحتياطات للمحافظة على المستوى الأمثل و لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و تنمية الاقتصادية الشاملة .

إن الإدارة الكفؤة للاحتياطيات بالبنوك المركزية يجب أن تستهدف تعظيم العوائد على المدى المتوسط والطويل على الأموال المستثمرة مع الأخذ بعين الاعتبار قيد السيولة و المردودية و تقليل التكاليف الاحتفاظ بهاته الاحتياطات

عطفا على المقدمة السابقة ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

ماهي آليات وإجراءات بنك الجزائر في إدارة احتياطي العملة الصعبة ؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية،الإشكاليات الجزئية التالية:

- ماذا نعني بالإحتياطيات الصرف الأجنبي و ما هي مكوناته؟
-ما هي أساليب إدارة وتوظيف الإحتياطيات الصرف الأجنبي ؟
-ما هو أثر تغيرات أسعار الصرف على القيمة الحقيقية لاحتياطيات الصرف الأجنبي؟
- فيما تتمثل أهداف و أهمية الاحتياطي من العملات الأجنبية ؟
- ماهي آليات و صلاحيات بنك الجزائر في تسيير الإحتياطات من العملة الصعبة؟

1. فرضيات الدراسة:

*الإحتياطات الصرف الأجنبية هي تلك الأصول المالية التي ترغب الدول الاحتفاظ بها لاستعمالها عند الحاجة

* إن لمستوى الإحتياطات الصرف من العملة الصعبة تأثير على الاقتصاد الجزائري .

*تراكم الإحتياطات من العملة الصعبة راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات و هو بمثابة صمام أمان ضد الصدمات الخارجية و عامل مهم في إدارة أسعار الصرف .

*هناك علاقة بين أدوات السياسية النقدية والإحتياط الصرف الأجنبي .

**التغيرات في أسعار صرف العملات الإرتكازية تسبب تراجع حجم الإحتياطات من العملة الصعبة

2. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في البحث عن آليات و إجراءات الإدارة الجيدة و العقلانية للاحتياطيات الأجنبية من طرف بنك الجزائر. والتطرق لواقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 . بالإضافة إلى وظيفة بنك الجزائر في الحفاظ على المستوى الأمثل للإحتياطات من العملات الأجنبية و كذا عوامل تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على حجم الإحتياطات من العملة الصعبة

3. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى :

- معرفة واقع مكونات الاحتياطات الأجنبية في الجزائر.

- ❖ التعرف على الآليات المؤدية لتراكم الإحتياطات الأجنبية و أهمية إدارتها .
- ❖ التطرق لآليات و أساليب بنك الجزائر في تسيير وإدارة الإحتياطات من العملة الصعبة.
- ❖ إبراز أهمية الاحتياطات الأجنبية و إدارتها .

4. حدود الدراسة:

نظرا لأهمية الدراسة وطبيعتها الموضوع حاولنا وضع إطار زماني و مكاني لموضع البحث :

- **الإطار المكاني** : الاقتصاد الجزائري وبنك الجزائر خاصة
- **الإطار الزماني** : فترة الدراسة تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2018.

5. .منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع البحث وفي محاولة منا للإجابة عن كل الإشكاليات المطروحة الرئيسية وكذا الفرعية ، توجب علينا إعتماد على المنهج الوصفي ، فيما يتعلق بالجانب النظري ، وذلك من أجل وصف متغيرات الدراسة ، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي لما بتناسب وطبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل تحليل بعض المتغيرات التي تؤثر في حجم الاحتياطات من العملة الصعبة و كذا تحليل بعض النسب الواردة في الدراسة .

6. صعوبات البحث:

في إطار بحثنا هذا واجهتنا بعض الصعوبات في البحث عن بعض المعطيات الخاصة بالدراسة محل البحث خاصة تلك المتعلقة بهيكل الاحتياطات من العملة الصعبة و طرق توظيف الإحتياطات من العملة الصعبة و لعل أبرز هاته الصعوبات :

- ❖ تحفظ بنك الجزائر على الوثائق والمعلومات الداخلية المتعلقة بتسيير احتياطات الصرف و اعتبارها سرية لا يمكن إتاحتها للجمهور خاصة المتعلقة بتشكيل أو توظيف احتياطي العملة الصعبة .
- ❖ قلة المراجع والدراسات المعمقة المرتبطة بالموضوع خاصة فيما يتعلق بوضعية الاقتصاد الجزائر.
- ❖ تضارب الإحصائيات بين السلطات الرسمية بنك الجزائر و إدارة الجمارك و الديوان الوطني للإحصاء و اعتمدنا في بحثنا هذا على إحصائيات بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية الأولى في البلد

7. .هيكل الدراسة :

في سبيل الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه وتقديم المعلومات بصفة مرتبة و الإجابة عن الإشكالية العامة للدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة، تناولنا الدراسة في فصلين تضمن الفصل الأول، البنوك المركزية ووظيفتها في إدارة الاحتياطات كونها التي تقع عليها إدارة احتياطات الصرف الأجنبي و تناولنا مكونات احتياطي الصرف الأجنبي وأهميته وأهدافه ثم تطرقنا لماهية العملة الصعبة ذالك من خلال التعريف وشروط و المحددات الطلب عليها.

أما الفصل الثاني فيتم من خلال دراسة الميدانية لواقع إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و لتأثير بعض المتغيرات على حجم احتياطي من العملة و تناولنا دور و آليات بنك الجزائر في تسير و إدارة الاحتياطي من العملة الصعبة و الإطار العام لإدارة بنك الجزائر لاحتياطاته من العملات الأجنبية .

الفصل الأول

البنوك المركزية ومحددات إدارة الإحتياطي العملات الأجنبية

الفصل الأول:البنوك المركزية ومحددات إدارة الاحتياطي من العملات الأجنبية

تمهيد:

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف، تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويتصدر الجهاز المصرفي في الدولة البنك المركزي،و نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به في العصر الحديث، من خلال تكوين احتياطات من العملة الصعبة لتدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة، ومن اجل سد العجز في ميزان المدفوعات تعمل هاته الأخيرة على الاحتفاظ باحتياطات العملات الأجنبية لمواجهة لازمات المالية و الظروف المستقبلية غير متوقعة حيث أن الحديث عن تسيير العملة الصعبة من طرف البنك المركزي يقودنا للحديث عن تسيير بنك المركزي لاحتياطي الصرف الأجنبي كون هيكل هذا الأخير هو عبارة عن عملات أجنبية بالدرجة الأولى حيث شهدت الساحة المالية العالمية في الآونة الأخيرة تراكم احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة لارتفاع الكبير في فوائض ميزان المدفوعات مما أدى إلى تراكم احتياطات الصرف الأجنبي بميزانية البنوك المركزية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بالإطار النظري للبنوك المركزية و كذا لاحتياطات الأجنبية ، من خلال إدارة هاته البنوك للاحتياطيات من العملة الصعبة وهذا من خلال مبحثين :

الفصل الأول:البنوك المركزية ومحددات إدارة الاحتياطي من العملات الأجنبية

المبحث الأول : البنك المركزي ووظيفة إدارة الاحتياطات

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول البنوك المركزية و احتياطات الصرف الأجنبي بالإضافة إلى وظيفة البنوك المركزية في تسير احتياطات من العملة الصعبة

المطلب الأول : ماهية إدارة احتياطي العملات الأجنبية

سنحاول في هذا المطلب إعطاء بعض مفاهيم للبنك المركزي وخصائصه بإضافة إلى تعريف احتياطي الصرف و تعريف معنى إدارة احتياطي من العملات الأجنبية و كذا أهدافها و قد تم تقسيمه إلى فرعين

الفرع الأول : مفهوم وخصائص البنوك المركزية

1- مفهوم البنك المركزي :يقوم البنك المركزي حاليا بالعديد من الوظائف و الأعمال ذات الطبيعة مختلفة مما يجعل إعطاء تعريف دقيق و موجز للبنك المركز أمر صعب فأي تعريف للبنك المركزي هو تعريف مشتق من وظائفه و يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة كل البلد و اقتصاده و مع ذلك يمكننا أن نوجز بعض التعريف فيما يلي :

* " تعريف دي كوك " هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة والقيام بإدارة العمليات المالية للحكومة الاحتفاظ باحتياطات البنوك التجارية ، إدارة احتياطات الصرف الأجنبي للبلد، خدمة البنوك التجارية من خلال معدلات سعر الاحتياطي الإجباري و إعادة الخصم ،الملاذ الأخير للإقراض والمقاصة، تنظم و تسيير الائتمان والتحكم فيه ، بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة النقدية .1

* البنك المركزي هو عبارة عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظائف بنك البنوك ، والوكيل المالي للحكومة ومسؤولة عن إدارة النظام النقدي للبلد ، ولا يقوم بالأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية . و يعتبر المؤسسة النقدية الوطنية التي تمارس الرقابة على الجوانب الرئيسية في النظام النقدي وتقوم بأنشطة مثل: إصدار العملة المحلية وإدارة احتياطات الصرف الأجنبي وإجراء المعاملات مع صندوق النقد الدولي وتوفير الائتمان و الإشراف على السياسة النقدية ، ويعرف بأسماء مختلفة مثل: البنك المركزي ، البنك الاحتياطي ، البنك الوطني ، بنك الدولة .2

---

[1] زكريا الدوري ، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، الطبعة العربية ،عمان. دار اليازوري، 2006، ص14

[2] ضياء مجيد الاقتصاد النقدي المؤسسات المالية البنوك التجارية-البنوك المركزي مؤسسة شباب الجامعة، مصر. 2000ص243 ،

2–خصائص البنك المركزي: هناك عدة خصائص للبنوك المركزية تميزها عن البنوك الأخرى1:

البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة ، فالدولة هي التي تتولى الإشراف عليها من خلال قانون البنك المركزي .

- تمثل البنوك المركزية الصدارة في قمة الجهاز المصرفي لكونها تتمتع بسلطة رقابية على البنوك ولها القدرة على خلق النقود وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.
- لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربحية وإنما تحقيق النفع العام، ،كما يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية .
- المؤسسة المحتكرة لعمليات إصدار النقد، وفي كل بلد هناك مؤسسة مصرفية مركزية وحيدة ولها فروع ثانوية.

3 – وظيفة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي: تعتبر وظيفة إدارة الاحتياطيات من أبرز الوظائف البنك المركزي في الوقت الراهن ،يتحصل على الفائض عندما يسجل رصيد ميزان المدفوعات و بالأخص رصيد الميزان التجاري فائضا و يستعمل هذا الفائض في حالة العجز ، ومنذ انهيار قاعدة بريتون وودز و التخلي عن قاعدة الذهب أصبح للبنوك المركزية دور مهم في تنظيم و تسيير احتياطات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة عمليات التحويل الخارجي ، ساعدت هذه الأصول البنوك المركزية من مواجهة الأزمات و التقلبات المفاجئة في الاقتصاد العالمي

الفرع الثاني : إدارة و تسيير احتياطات الصرف الأجنبي

1 – مفهوم احتياطات الصرف الأجنبي:

إن تعريف احتياطات الصرف الأجنبي يتطلب وضع حدود لها عن طريق إعداد تعريف شامل ودقيق ، وعلما إن هذا التعريف يعتمد على تعاريف المنظمات النقدية الدولية والبنوك المركزية الدولية والباحثين الاقتصاديين ، وتسمى الاحتياطات بمسميات مختلفة نذكر منها : احتياطات العملات الأجنبية ،الاحتياطيات الخارجية، الاحتياطيات الدولية، الاحتياطيات الأجنبية، أو احتياطيات الصرف الأجنبي .

وتوجد العديد من التعاريف لاحتياطي الصرف الأجنبي نذكر منها [2]:

[1] زكريا الدوري ، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص26

[2] - عبد القادر بوكريد **متطلبات كفاءة إدارة احتياطي الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك الجزائر** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2016/2015 ص05

الفصل الأول:البنوك المركزية ومحددات إدارة الاحتياطي من العملات الأجنبية

تعريف الأول :

عرف John Williamson احتياطات الصرف بأنها" أصول السلطات النقدية للبلد التي يمكن استخدامها بشكل مباشر أو من خلال ضمان قابلية التحويل إلى أصول أخرى، لدعم سعر الصرف عند عجز في المدفوعات الخارجية.

تعريف ثاني:

عرف روبرت هيللر : بأنها تلك الأصول التي تمتلك ميزتين ، الأولى أن تكون مقبولة في كل الأوقات من قبل الاقتصاديات الخارجية كوحدة لسداد الالتزامات المالية والتجارية ، ثانيا أن قيمتها كوحدة حساب معروفة على وجه اليقين

و يعتبر جون وليامسون احتياطات الصرف الأجنبي أنها بمثابة صمام امن يحتفظ به البلد ويلجا إليه عند الضرورة لكي يحمي نفسه من أثار الصدمات الخارجية والتي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني من جراء علاقته الاقتصادية مع الخارج .

ويعرفها رمزي زكي : يجب أن تكون احتياطات الصرف الأجنبي تحت تصرف السلطات النقدية أو البنك المركزي لاستخدامها عند الضرورة وبالسرعة المطلوبة وبالتالي يستبعد منها ما في حوزة الأفراد والبنوك من ذهب وعملات أجنبية[1]

تعريف ثالث : احتياطات الصرف الأجنبي هي عبارة عن الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية يضاف لها ما يوجد بحوزة البنك المركزي من أرصدة ذهبية بالإضافة إلى وحدات حقوق السحب الخاصة و صافي مركز احتياطي لدى صندوق النقد الدولي[2]

و لقد عرف البنك المركزي المصري احتياطات الدولية الرسمية بإجمالي الأصول لاحتياطية الرسمية و الأصول بالعملات الأجنبية و التي توجد بحوزة البنك أو عبارة عن استثمارات في الخارج وتتكون من الذهب و اتفاقيات الدفع المبرمة مع الدول و احتياطات صندوق النقد الدولي[3]

و تعرف أيضا بأنها جميع أدوات الدفع الأكثر قبولا للوفاء بالالتزامات الدولية و في تسوية العجز في ميزان مدفوعات[4]

---

[1]-رمزي زكى ، **الإحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية** مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري ، دار المستقبل العربي ، القاهرة 1994،ص79

2- زايري بلقاسم، **كفاية الإحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، 2009 ، ص4 1

[3] - البنك المركزي المصري **النشرة الإحصائية الشهرية** العدد 97 أفريل 2005

[4]- عدنان تايه النعيمي،**إدارة العملات الأجنبية**،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن ،2012،ص 05 .

2 – تعريف إدارة الاحتياطات الأجنبية : تبحث العديد من الدول على التنمية الاقتصادية بشتى الوسائل، لاعتبارها من المحددات الأساسية للتقدم في جميع المجالات ، و لا يتأتى ذلك إلا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، والتي يبرهن عليها الفائض في ميزان المدفوعات حيث أن هذا الفائض تحتفظ به السلطة النقدية على شكل احتياطات من عملات أجنبية ،لمواجهة الأزمات العالمية أو حتى كوسيلة استثمارية لتحقيق عائد و هذا لا يكون إلى بالتسيير العقلاني لهاته لاحتياطات و الإدارة الكفؤة لها .

تعريف الأول :

يقصد بها أساليب و الصيغ المتبعة في التسيير و التحكم بالأصول الأجنبية المملوكة للقطاع العام بصفة رسمية على نحو يكفل إتاحة هذه الأصول للاستخدام في أي وقت للبلد أو أي اتحاد نقدي ، وفي هذا السياق يعهد إلى الجهاز أو الهيئة المسؤولة عن إدارة و تسيير الاحتياطات مسؤولية إدارة هاته الاحتياطات مع جميع الخاطر المرتبطة .1

تعريف ثاني :

هي مجموعة إجراءات و السياسات و الآليات التي تستهدف إتاحة قدر كاف من احتياطات الصرف الأجنبي الرسمية للسلطات المختصة بصفة دائمة لتكون تحت تصرف السلطات النقدية بغية تحقيق مجموعة محددة من الأهداف ، تندرج ضمن الإطار العام للأهداف السياسة و الإستراتيجية العامة للدولة.2

3. أهداف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي[3].

تستند إدارة احتياطي الصرف الأجنبي إلى بلوغ جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي :

- تقوم إدارة الاحتياطات الأجنبية على مبدأ السيولة، والذي يعتبر أهم الأسس في إدارة لاحتياطات الأجنبية ، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل المخاطرة ودرجة ونوعية العائد المالي المحقق من إدارة الاحتياطات الأجنبية وهذا وفقا لاحتياجات وظروف البلد ، وقد فرضت الظروف الأخيرة لاسيما فيما يخص انعكاسات أزمة الرهن العقاري على البنوك التجارية ضرورة تعزيز مقومات السلامة الائتمانية لتجنب انعكاس آثارها على باقي الاقتصاديات الدولية .

[1] صندوق النقد الدولي **المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي**، سبتمبر، 2001 ، ص1

[2] احمد شفيق الشاذلي ،**طرق تكوين وإدارة احتياطات الصرف الأجنبي تجارب بعض الدول العربية والأجنبية** ،دراسات اقتصادية ،صندوق النقد .العربي 2014 ،

[3] عبابسة نور الدين ،**اثر احتياطي الصرف الأجنبي على اقتصاديات دول دراسة حالة الجزائر** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2017/2016 ص105-106

- ضبط الاحتياجات المثلي للاقتصاد الداخلي للبلد مع مراعاة عامل الزمن ونوعية الموارد، وقد سعت الجزائر في العديد من المراحل إلى تحديد سقف ادني للاحتياطات الأجنبية الموجه أساسا لإدارة الأزمات الاقتصادية، مع توجيه الفائض إلى الاستثمار في القطاعات الحيوية.
- تحفيز عناصر الطلب المستهدفة على المدى الطويل أو المتوسط بهدف رفع المقدرة التمويلية لبعض قطاعات النشاط الاقتصادي المستهدفة ، حيث عرف الاقتصاد الجزائري فائض تمويلي من الاحتياطات الأجنبية أثر سلبا على بعض النشاطات التمويلية ،كما عرفت الحكومات المتعاقبة مشاكل عويصة في توجيه هذه الموارد الفائضة مع غياب أي رؤية مستقبلية لاستغلال الاحتياطات الأجنبية.
- تقليص المخاطر والانعكاسات الاجتماعية الغير مرغوبة مع حماية الاقتصاد من الانهيارات.
- التمكن من تحقيق العائد والمساهمة في حماية الاقتصاد الوطني ، غير أن افتقاد الاقتصاد الوطني لمخططات تمويلية ناجعة ، مع قلة الخبرة في إدارة الفوائض الأجنبية والذي عزز بدوره مشكل تكديس الثروة وتحييدها عن مقومات استغلالها .

4. أهمية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي[1].

* زيادة قدرة البلد على تحمل الصدمات و الأزمات المالية ، حيث من خلال تعامل مسيرو الاحتياطات مع الأسواق المالية يتمكنون من الحصول على معلومات قيمة تجعل صانعي السياسات على علم بتطورات الأسواق ورؤيتها للتوقعات المستقبلية

* تحقيق الاستقرار المالي للبلد .

*القدرة على الوفاء بالمديونية (ديون قصيرة و طويلة الأجل)

*القدرة على التمويل و تعزيز الثقة في لدى الدائنين

* تعتبر إدارة احتياطات الصرف الأجنبي وسيلة للتأكد من كفاية احتياطات النقد الأجنبي لتحقيق مجموعة من الأهداف في إطار أهداف السياسة الاقتصادية العامة للبلد

[1] صندوق النقد الدولي **المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي**، سبتمبر، 2001 ، ص 5

المطلب الثاني : ماهية العملة الصعبة .

تعد وظيفة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي أحد الوظائف المهمة للبنوك المركزية ، إلى جانب الوظائف الأخرى .

و تظهر أهمية التعامل بالعملات كنتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية والعلاقات بين الدول التي ما يترتب عليها دفع قيمة مستورداتها من السلع والخدمات والفوائد على الأصول المالية وتسديد مستحقات الديون والوفاء بمختلف الالتزامات، الأمر الذي أدى إلى خلق أسواق تبادل العملات الأجنبية وتتم معظم المدفوعات الخارجية للدول عادة بعدد محدود من العملات الأجنبية، إلا أن معظم الدول في الوقت الراهن تفضل الاحتفاظ بتشكيلة من العملات.

ولا تعتبر كل العملات الأجنبية من قبيل العملات المكونة للاحتياطيات الأجنبية. فالعملات التي يتم الارتكاز عليها في تكوين الاحتياطيات الدولية هي العملات الصعبة أو عملات الاحتياطي.

الفرع الأول :مفهوم العملة الصعبة

تعريف العملات الصعبة (عملات الاحتياطي):

يقصد بعملات الاحتياطي العملات الوطنية القوية القابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية*.

و مصطلح "الصعبة " له عدة دلالات أهمها:

- من الصعب على البلد تكوين أرصدة (احتياطات) من هذه العملات على مستوى بنكها المركزي.
- الطلب الدولي عليها كبير.
- يعالج بها الخلل في التوازنات الكلية .
- تستخدم في الإقراض الخارجي وتسديد الديون.
- تستعمل لتسوية المبادلات الخارجية.
- تدخل في تركيبة حقوق السحب الخاصة.
- تتداول بحجم كبير في أسواق الصرف الأجنبي والمراكز المالية الكبرى.
- اقتصاديات بلدانها ضخمة و كبيرة الحجم ومعدلات النمو فيها مرتفعة مما يدل على ارتفاع نسبة صادراتها وهذا مؤشر على الطلب على العملة.

تعريف ثاني لعملة الاحتياطي [1]:

وهي العملة القابلة للتحويل Convertible هي أية عملة يمكن التعامل بها في الأسواق المالية العالمية ويمكن تحويلها بحرية وبأسعار تتفق مع أحكام اتفاقية الصندوق النقدي الدولي.

وتشمل كافة أنواع النقد الأجنبي الذي يتمتع بصفة القبول العام في تسوية المعاملات الدولية ويقبله الدائنون والمدينون في تسوية علاقات الدائنة والمديونية بينهم.

ويطلق على عملة الاحتياطي عدة مصطلحات منها: عملات الإرتكازية، ويرجع ذلك إلى وجود توابع لكل عملات ارتكازي ويطلق عليها أيضا العملات القوية نسبة إلى القوة الاقتصادية للدولة صاحبة العملة ويطلق عليها كذلك العملات الصعبة نظرا لندرة العملة أي قلة عرضها بالنسبة للحجم والطلب عليها.

تعريف آخر: العملة الأجنبية القابلة للتحويل هي عملة مثل باقي العملات الأجنبية الوطنية أي تقوم بنفس الوظائف الأساسية للعملات على مستوى الاقتصاد المحلي، فالعملة الارتكازية (الدولار الأمريكي، الاورو، الين...) تتميز عن العملات الأخرى بأنها تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولتها ويقبلها الدائنون والمدينون في تسوية علاقاتهما الدائنة والمديونية بينهم كذلك تستخدم بشكل رئيسي في تسعير المنتجات والسلع والمواد الأولية دوليا

كما هو قائم بالنسبة لتسعير البترول والحديد والذهب والمنتوجات الفلاحية (القهوة، الحليب ، ...) وغيرها من المنتوجات والمواد الأولية التي يكثر الطلب عليها وتداولها عالميا

ويقصد بعملات الاحتياطي "العملات الوطنية القوية والقابلة للتحويل والشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية وتقبل الدول على الاحتفاظ بها كأداة للتسوية على المستوى العالمي

وتشمل كافة أنواع النقد الأجنبي الذي يتمتع بصفة القبول العام في تسوية المعاملات الدولية، ويقبله الدائنون والمدينون في تسوية علاقات الدائنة والمديونية بينهم.

وفي الوقت الحاضر تشمل هذه العملات مجموع العملات القوية ذات الاستخدام الواسع في تكوين احتياطات البلدان من النقد الأجنبي وهي 5 عملات: الدولار الأمريكي اليورو الأوروبي، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري و في الآونة الأخيرة ظهور اليوان الصيني .

ويطلق على عملة الاحتياطي عدة مصطلحات منها: عملات إرتكازية ويرجع ذلك إلى وجود توابع لكل عملة إرتكازية، ويطلق عليها أيضا العملات القوية نسبة إلى القوة الاقتصادية للدولة صاحبة العملة ، ويطلق عليها كذلك العملات الصعبة نظرا لندرة العملة أي قلة عرضها بالنسبة لحجم والطلب عليها.

[1] عبد القادر بوكريد، **اثر إحتياطي الصرف على الإقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر، بسكرة 2008-2009 ص ،ص 22،23

فالعملة الدولية هي العملة المستعملة خارج البلد المصدرة لها من قبل غير المقيمين (الأجانب) مع المقيمين (بلد المصدر العملة) أو المقيمين في دول العالم الثالث.

فالعملة الدولية هي تلك العملة التي تستخدمها المقيمون داخل وخارج البلد المصدر لها ، عكس العملة المحلية التي تستخدم فقط داخل بلد الإصدار.

الفرع الثاني: الشروط الواجب توفرها في عملات الاحتياطي

على العموم تستخدم العملات كأداة للدفع الدولي (احتياطي دولي) في حالة توفر الشروط التالية :

- أن تكون العملة صادرة من دولة لها مكانتها في التجارة الدولية.
- أن تكون العملة محلا للعرض والطلب في الأسواق المالية والنقدية الدولية.
- أن تكون أسعار صرف العملة مستقرة مقارنة بالعملات الأخرى وأن تتمتع بقدر كبير من الثبات والاستقرار.
- أن يوجد لدى الدول المصدرة للعملة جهاز مصر في كبير وكفؤ وذو خبرة في تسوية المعاملات الدولية.
- عملة الدفع في تجارة النفط وتقييم الذهب.
- عملة التدخل للمحافظة على أسعار العملات الأخرى.

انطلاقا من التعريف الوظيفي للنقد الدولي، تؤدي النقود الدولية ثلاث وظائف رئيسية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية:

- النقود الدولية كمقاييس للقيم.
- النقود الدولية كوحدة حساب.
- النقود الدولية كمخزن للقيم.

ويحدد سكانلW. Scannell .M أربعة شروط أساسية للعملة الصعبة :

- أن هذه العملة يجب أن تكون عملة دولة ذات مكانة كبيرة في مجال التجارة العالمية، بحيث يمكن للدول الأخرى أن تحصل على هذه العملة من خلال علاقات التبادل التجاري العادية، كما أن ذلك يعني أن هذه العملة يجب أن تكون لها سوق عالمية يتوافر فيها عرض هذه العملة والطلب عليها.
- يجب أن تتمتع قيمة هذه العملة بقدر كبير من الثبات، أو على الأقل بقدر أكبر من الاستقرار الذي تتميز به عملات الدول الأخرى، أي أن تنفرد . ميزة نسبية في المحافظة على قيمتها بالقياس إلى سائر العملات الأخرى.
- أن هذه العملة يجب أن تكون مرتكزة في بلدها الأصلي على نظام نقدي و مصرفي على درجة كبيرة من التقدم والخبرة في مؤسساته و كفاءة عالية في طرق إدارته.

إن هذه العملة يجب ألا تخضع للندرة الدورية، وهو ما يعني أن ميزان مدفوعات البلد الذي تنتمي إليه يجب أن يتسم بصفات هيكلية أساسية حتى لا تحدث هذه الندرة، والمعنى المراد بذلك هو أنه إذا ظهر ميل في هذا الميزان لأن يحقق فائضا في الحساب الجاري، فإن هذا الفائض يجب أن يتلاشى من خلال تدفق رأس المال للخارج للاستثمار الأجنبي، أما في الفترات التي يحدث فيها عجز في الحساب الجاري الميزان المدفوعات، فإن السلطات النقدية في تلك الدولة لا يجب عليها أن تتخذ إجراءات غير عادية انكماشية على النحو الذي يجعل عملتها نادرة في التبادل الدول[1]ي.

الفرع الثالث : محددات عملة الاحتياط [2]

للعملة الاحتياطي أو العملة الصعبة عدة محددات يجب أن تتوفر فيها .

فيجب توافر عدة محددات لكي تلعب العملة دور عملة احتياط دولي، وهذه المتطلبات إما تتعلق بالعملة نفسها أو بالبلد المصدر لهذه العملة ، ويمكن حصر هذه المحددات في ما يلي:

ا-**توفر الثقة في قيمة العملة** : يقصد بالثقة في قيمة العملة تحقيق الاستقرار الداخلي (استقرار المستوى العام للأسعار) ، والاستقرار الخارجي (استقرار أسعار الصرف) ، ويعتبر شرطا ضروريا لكي تستخدم العملة كمخزن للقيمة ، فانعدام الاستقرار يجعل من الاحتفاظ بالعملة مقترن بمخاطر شديدة وبذلك تفقد العملة دورها كعملة احتياط .

ب- **توافر الاستقرار السياسي** : من الضروري توافر الاستقرار السياسي للبلد المصدر للعملة، فهناك ارتباط بين قوة البلد وقوة العملة وهو ما يدعم جانب الطلب على العملة .

ج- **أسواق مالية متطورة** : انه من الضروري أن بتوافر للبلد المصدر للعملة سوقا مالية متطورة واسعة وعميقة ، فهيمنة الجنيه الإسترليني في القرن 19 كانت بسبب بروز سوق لندن كسوق مالي متطور واسع وعميق ، فالأسواق المالية المتطورة تساهم في زيادة الطلب على الأدوات المالية المصدرة والمتداولة في هذه الأسواق ، فيجب أن تتسم الأسواق المالية للبلد المصدر للعملة بالعمق والسيولة ،أي أن تكون أسواقها المالية وخاصة سوق السندات الحكومية فيه أعداد كبيرة من المشترين والبائعين ، لتوفر أصولا أمنة بمكن للبنوك المركزية من بلدان أخرى حيازتها ، ومن العوامل المهمة أيضا حجم التداول. ويدخل تطور الأسواق المالية في البلد المصدر للعملة ضمن المحددات الحاسمة لمكانة العملة الدولية ، وتشمل الجوانب المهمة لتطور الأسواق المالية، الاتساع: توافر مجموعة واسعة من الأدوات المالية، بما في ذلك أسواق للوقاية من المخاطر؛ العمق: توافر مقدار كبير من الأدوات المالية في أسواق محددة؛ السيولة: ارتفاع مستوى حجم التداول.

---

[1] محمدي طيب محمد **إدارة إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر الواقع و المتطلبات** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف سنة 2008 ص ص 31-32

2عبد القادر بوكريد **متطلبات كفاءة إدارة احتياطي الصرف في البنوك المركزية** مرجع سابق ص ص27 28

د-**حجم الاقتصاد والانفتاح** : يعبر عنه بالخصائص الاقتصادية للبلد المصدر للعملة ، فكلما كانت حصة البلد في التجارة الدولية أكبر، كلما كنت عملة هذه البلد مألوفة وتكون أكثر نفعا كمقياس للقيمة ووسيط للتبادل، وكلما كان حجم الاقتصاد كبير أي حجم الناتج المحلي الإجمالي كبير كلما زاد التأثير الاقتصادي المحتمل الذي يمارسه البلد على الاقتصاد العالمي .

هـ- تكلفة المعاملات: تلعب التكلفة دورا مهما في دعم استخدام العملة الدولية كعملة احتياط ، وتقوية شبكة وفوورواتها الخارجية ، فانتشار دور العملة كوسيط ، يقود إلى تخفيض تكلفة المعاملات في استخدامها ، فمع انتشار العملة دوليا تنخفض تكلفة المعاملات المرتبطة بذلك، بسبب مكانية الوصول إلى نقطة تحقيق اقتصاديات الحجم في التكلفة

و- **ظاهرة الاعتياد:** تلعب ظاهر الاعتياد دورا مهما في استخدام العملة دوليا ، فمعناها وجود احتمال كبير بان يستخدم وكيل عملة ما في تعاملاته إذا ما استخدمت من قبل وكيل أخر ، فانتشار استخدام العملة في التجارة يرفع من استعمالها في المعاملات المالية ، كما أن انتشارها في المعاملات المالية يروج لاستخدامها في معاملات الصرف الأجنبي وهكذا .

وكخلاصة إذا توافرت الشروط السابقة في عملة بلد ما، فان تلك العملة تكون مؤهلة لان تلعب دور عملة احتياط دولي ، وسوف تسعى البنوك المركزية العالمية للاحتفاظ بها ضمن احتياطاتها من الصرف الأجنبي.

4- **هيكل عملات الاحتياطي** : يتميز هيكل احتياطات الصرف الأجنبي بصفة عامة بسيطرة العملات الاحتياطية الدولية على باقي عناصر احتياطات الصرف ومن جهة أخرى يتميز هيكل العملات الاحتياطية الدولية بسيطرة عملة أو عملتين على باقي العملات الأخرى كما يوضحه

جدول رقم :01-01حصيلة العملات الاحتياطية من إجمالي الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي 2009-2015 "%

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدولار	62	61.8	62.4	61.3	61.2	63.34	64.16
* اليورو	27.7	26	24.7	24.2	24.4	21.9	19.73
الين الياباني	2.9	3.7	3.6	4.1	3.9	0.27	0.29
الجنيه استرليني	4.2	3.9	3.8	4	4	3.79	4.86
الفرنك السويسري	0.1	0.1	0.1	0.2	3.14	3.13	2.55
عملات اخرى	3	4.4	5.5	6.1	6.2	3.79	4.86

المصدر : من اعداد الطالب استنادا على بيانات : **currency composition of official foreign exchange reserves cofer 2018**

لقد تغيرت تركيبة هيكل عملات احتياطات الصرف الأجنبي عالميا تدريجيا على مدى السنوات الماضية ، ففي السنوات الماضية كانت سيطرة المطلقة للدولار على حساب العملات الأخرى بنسبة62 في سنة2009 في مقابل تناقصت حصة اليورو في احتياطات الصرف الأجنبي العالمية بشكل حاد خلال سنتي 2009 2015 حيث بلغت نسبة 27.7 سنة2009 و تراجعت إلى نسبة 26و24.7 على التوالي في سنتي2010-2011 ثم إلى تراجعت عملة اليورو إلى 21.9و19.73 خلال سنتي 2014-2015 على التوالي .

وقد شهدت عملة الين الياباني ارتفاع في حصة الاحتياطات من النقد الأجنبي من 2.9سنة 2009 لتبلغ أعلى نسبة لها سنة2012 ب4.1 لتبدأ في تراجع خلال السنوات الأربع الأخيرة .

أما حصة الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري لم يطرأ أي تغير يذكر ففي عام 2012 بلغت % 4 حيازات الجنيه الإسترليني و 0.1 % حيازات الفرنك السويسري، كما شهدت حصة العملات الأخرى

ارتفاعا خلال الفترة 2009- 2013 من 0. 3 % في 2009 إلى 5 . 5 % في 2011 إلى 2. 6 % في 2013، شهدت سنة 2012.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

نتناول في هذا المبحث أهم الدراسات والأبحاث السابقة والتقارير التي لها صلة بموضوع البحث، حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين ، خصصنا المطلب الأول للدراسات المحلية والعربية ، والمطلب الثاني للدراسات الأجنبية بالإضافة إلى مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال أوجه التشابه و الإختلاف .

المطلب الأول : الدراسات المحلية والعربية .

سنتطرق في هذا المطلب لبعض الدراسات الأجنبية التي تتشابه مع موضوع بحثنا هذا :

1- دراسة بوكريد عبد القادر (2016) كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

عالجت إشكالية هذه الدراسة ما يلي: ما هي متطلبات كفاءة إدارة احتياطات الصرف الأجنبي ببنك الجزائر؟

حيث هدفت الدراسة إلى ما يلي :

- إبراز أهمية الاحتياطات والبحث في محددات الطلب على الاحتياطات ومعايير تحديد المعدل الكافي،
- البحث في أساليب توظيف احتياطات الصرف لتوليد عائدات معقولة على المدى المتوسط والطويل على الأموال المستثمرة ،
- تحديد إطار سليم و كفء لإدارة احتياطات الصرف ،
- متطلبات الإدارة الكفؤة لاحتياطات بنك الجزائر،

حيث أفضت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها :

- تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي أصول مالية أجنبية سائلة وبعملات قابلة للتحويل يمتلكها ويسيرها البنك المركزي ، تعمل كتأمين ذاتي ضد الصدمات الخارجية و وسيلة إدارة أسعار الصرف والتنويع الاقتصادي.
- تتكون احتياطات الصرف الأجنبي من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي والعملات الأجنبية التي تشكل الجزء الأكبر ضمن الاحتياطات عالميا، ويكون مصدر احتياطات الصرف الأجنبي الفائض في ميزان المدفوعات المقترضة وغير المقترضة .
- يشتمل هيكل عملات الاحتياطات عالميا من خمس عملات رئيسية هي الدولار الأمريكي، الاورو، الين الياباني ، الجنيه الإسترليني الفرنك السويسري، بالإضافة إلى العملات غير التقليدية التي تتمثل في الدولار الكندي والدولار الأسترالي.

- إن إدارة الاحتياطات هي وظيفة البنوك المركزية والتي تسعى إلى معرفة مدى كفاية احتياطاتها وتوظيفها وإدارة المخاطر المرتبطة بها .
- تتمثل مخاطر الاحتياطات في المخاطر المالية التي تشمل مخاطر القرض ومخاطر السيولة وخطر السوق ، بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية ، وتعد المحفظة المرجعية أداة مهمة في إدارة مخاطر الاحتياطات.
- تتمثل أهداف إدارة احتياطات بنك الجزائر في الأمان والسيولة والعائد،
- بنك الجزائر لا يدرج ضمن احتياطات الصرف الأجنبي الذهب بسبب أن أسعاره غير مستقرة.
- إن الفائض من الاحتياطات يمكن تحويله من بنك الجزائر إلى صندوق ثروة سيادي لتعظيم العوائد .
- تتكون احتياطات الصرف الأجنبي من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ، مع الاحتياطات الأجنبية من العملات الدولية المشكل الأساسي بين الاحتياطات الأجنبية.
- تعتبر عملية إدارة الاحتياطات الأجنبية من بين الوظائف الأساسية للبنوك المركزية.
- تمثل عائدات المحرقات أهم مصدر تراكم احتياطات الصرف الأجنبي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2016 والتي تدار من طرف البنك المركزي.

أوجه التشابه و الاختلاف :

تتشابه الدراسة السابقة مع موضوع البحث في كثير من العناصر خاصة من خلال إلقاء الضوء على مكونات احتياطي الصرف في الجزائر والبحث في محددات الطلب على الاحتياطات و كيفية إدارتها السليمة لها بالإضافة إلى كون النتائج المتحصل عليها تدعم النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا و تتشابه معها في كثير من النقاط

بينما البحث الذي بين أيدينا يتناول دور بنك الجزائر في إدارة و تسيير احتياطي من العملة الصعبة من خلال تناول صلاحيات و إجراءات المسندة لبنك الجزائر في سبيل التسيير الحذر للاحتياطي

2- دراسة سلطاني عادل (2016) ، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي (دراسة حالة الجزائر في الفترة م الممتدة من 1992-2012 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

عالجت هذه الدراسة المستويات المثلى من احتياطات الصرف الأجنبي التي يمكن للدولة أن تحتفظ بها في ظل الفرص الاستثمارية المتاحة؟

وقد هدفت إلى إبراز أهمية احتياطات الصرف الأجنبي وتطورها في الاقتصاد الدولي والوطني مع تحديد الإدارة المثلى لاحتياطات الصرف الأجنبي في ظل النظريات الاقتصادية للوصول إلى إمكانية تحديد المستوى الأمثل من احتياطات

الصرف الأجنبي في الاقتصاد الجزائري، وقد تناولت الدراسة واقع إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال فترة معينة ، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج نذكرها كالأتي :

- تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي من أهم العوامل المحددة للسياسات الاقتصادية؛
- تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي من أهم المؤشرات التي تعطي للمستثمرين الثقة في الاقتصاد؛
- احتياطات الصرف الأجنبي لها تأثير بالغ على المتغيرات الاقتصادية خاصة أسعار الصرف التي تتميز بالثبات أو الثبات النسبي؛
- يمكن للدولة تحقيق عوائد ضخمة نتيجة استثمار احتياطات الصرف الأجنبي؛
- ارتفاع أسعار البترول هي المحدد الأساسي لتراكم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر؛
- يعتبر تحديد المستوى الأمثل، المحدد الأساسي للإدارة المثلى لاحتياطات الصرف الأجنبي؛
- تقوم الجزائر بتجميع احتياطات الصرف الأجنبي من اجل مواجهة اللازمات التي يمكن أن تصيب الاقتصاد الوطني؛
- **أوجه التشابه و الاختلاف** :

في هذا البحث أولى الباحث أهمية احتياطات الصرف الأجنبي و محدداتها وتطورها في الاقتصاد الدولي والوطني وقد تناولت الدراسة أيضا واقع إدارة و تسيير احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال فترة معينة 1992-2012 من خلال سرد مكونات احتياطي الصرف في الجزائر و كذا النتائج التي خلصت لها الدراسة تتشابه في كثير من الأحيان مع نتائج التي توصلنا لها في بحثنا هذا

إلا أن الدراسة التي بين أيدينا تناولت دور بنك الجزائر و أسلوب الحذر في تسيير العملة الصعبة بالإضافة إلى الإطار العام لبنك الجزائر في تسيير العملة الأجنبية و كذا فترة الدراسة التي امتدت من سنة2000-2018 بإحصائيات و أرقام حديثة من طرف الهيئة المسؤولة عن إدارة وتسيير احتياطي الصرف في الجزائر

3- دراسة فوزي زغاد (2014)، إشكالية إدارة الاحتياطات المالية الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة .

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية : كيفية تسيير الاتجاهات في الاحتياطيات الدولية بغية الحفاظ على قيمتها الحقيقية و كذا حمايتها من ظاهرة تقلبات أسعار الصرف؟

وقد هدفت إلى تحديد إشكالية تسيير الاحتياطيات الدولية وتوضيح تأثيرها على الاقتصاد الجزائري ، اضافة الى أسباب تراكم ا لاحتياطيات ، و طريقة إدارة بنك الجزائر لتدفقات العملة الصعبة، و إبراز أهمية الشفافية وترتيبات

المساءلة للهيئات المكلفة بإدارة وتسيير الاحتياطيات الدولية ، حيث تناولت هذه الدراسة الإطار النظري لسعر الصرف و الاحتياطات .

نتائج الدراسة :

- وجود علاقة و ارتباط قوي بين تراكم الاحتياطيات الدولية وتزايد حجم الصادرات البترولية،بحيث كلما زادت قيمة الصادرات البترولية انعكس ذلك على حجم تراكم الاحتياطيات الدولية؛
- اعتماد الصادرات الجزائرية بشكل رئيسي على البترول، وهذا ما يشكل نقطة ضعف في الاقتصاد الجزائري وإمكانية تعرض الاحتياطيات للانخفاض والاستنزاف في حالة التدهور الشديد للأسعار البترول وعدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات؛
- قد يرى البعض أن تكون الاحتياطيات بشكل يفوق معدل الأمان، هو أمر مطلوب لجذب المستثمرين الأجانب،
- **أوجه التشابه و الاختلاف** :

ما يلاحظ على هذه الدراسة أن الباحث تناول إشكالية تسيير الاحتياطيات الدولية وتوضيح تأثيرها على الاقتصاد الجزائري من خلال طريقة إدارة بنك الجزائر لتدفقات العملة الصعبة وقد تناولت الدراسة أيضا واقع إدارة و تسيير احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال فترة معينة 1992-2012 من خلال سرد مكونات احتياطي الصرف في الجزائر و كذا النتائج التي خلصت لها الدراسة تتشابه في كثير من الأحيان مع نتائج التي توصلنا لها في بحثنا هذا

- الدراسة السابقة تناولت سعر الصرف و تأثيره في الاحتياطات غير أن بحثنا هذا تناول دور بنك الجزائر و أسلوب الحذر في تسيير العملة الصعبة بالإضافة إلى واقع إدارة و تسيير احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال فترة معينة 2000-2018 بإحصائيات و أرقام حديثة من طرف الهيئة المسؤولة عن إدارة وتسيير احتياطي الصرف في الجزائر
- 4 **دراسة احمد شفيق الشاذلي طرق تكوين و إدارة الاحتياطات الصرف الأجنبي تجارب بعض الدول العربية و الأجنبية العربية والأجنبية في تسيير احتياطاتها من الصرف الأجنبي** (هي دراسة اقتصادية صادرة عن صندوق النقد العربي 2014 حاول فيها الباحث عرض تجارب بعض الدول في إدارة احتياطات الصرف الأجنبي) .

وقد خلصت الدراسة إلى عدم اعتبار الصناديق السيادية بديلا للاحتياطات الصرف الأجنبي .

- **أوجه التشابه و الاختلاف** :

ما يلاحظ على هذه الدراسة أن الباحث تناول الإطار العام لإدارة و تكوين احتياطات الصرف الأجنبي مثلما تناولته دراستنا في الفصل الأول

الدراسة السابقة تناولت سرد بعض التجارب العربية و الأجنبية في تسيير و إدارة احتياطات على عكس دراستنا التي تناولت الدراسة التي بين أيدينا واقع إدارة و تسيير احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال فترة معينة 2000-2018 من خلال سرد مكونات احتياطي الصرف في الجزائر و اهتمت بدور بنك الجزائر بصفته المسؤول عن إدارة احتياطي من العملات الأجنبية

و تختلف دراستنا عن السابقة من حيث نتائج الدراسة حيث تناولت الدراسة السابقة الصناديق السيادية و دورها في احتياطات الصرف و خلصت إلى عدم اعتبار الصناديق السياسية بديلا للاحتياطات الصرف الأجنبي بينما لم يتطرق بحثنا إلى الصناديق السيادية كأداة لتراكم الاحتياطات

المطلب الثاني : الدراسات أجنبية

سنتطرق في هذا المطلب لبعض الدراسات الأجنبية التي تتشابه مع موضوع بحثنا هذا :

1-Procyclicality in Central Bank Reserve Management: Evidence from the Crisis:

وهي عبارة عن دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي سنة 2010 بعنوان : التقلبات الدورية في إدارة احتياطات البنك المركزي : أدلة من الأزمة، وخلصت الدراسة إلى أهمية سياسة إدارة الاحتياطات المسايرة للاتجاهات الدورية من خلال مسايرة التقلبات في الاقتصاد العالمي واستبدال الأصول الاحتياطية الدورية محل الثابتة وضرورة التنسيق بين البنوك المركزية لمعالجة تراكم السلبي للاحتياطات.

- **أوجه التشابه و الاختلاف** :

تناولت هذه الدراسة إدارة بنوك المركزية لاحتياطات الصرف الأجنبي و تراكم الاحتياطات في البنوك المركزية في الآونة الأخيرة خلصت نتائج الدراسة التي تتشابه في بعض النقاط مع نتائج التي توصلنا لها في بحثنا هذا و هي ضرورة تنويع عملات المونة للاحتياطات

تناولت الدراسة السابقة سياسة إدارة الاحتياطات و مسايرتها للتقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي إلا أن الدراسة التي بين أيدينا تناولت دور البنوك المركزية في إدارة الاحتياطات و بصفة خاصة دور بنك الجزائر و أسلوب الحذر في تسيير العملة الصعبة بالإضافة إلى الإطار العام لبنك الجزائر في تسيير العملة الأجنبية و كذا

فترة الدراسة التي امتدت من سنة2000-2018 بإحصائيات و أرقام حديثة من طرف الهيئة المسؤولة عن إدارة وتسيير احتياطي الصرف في الجزائر

3. Robert N mcauley and jean francois. (March 2015) Managing foreign exchange reserves in the crisis and after.

عالجت هذه الدراسة موضوع إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في ظل الأزمة المالية و ما بعدها، حيث تضمنت ووصف التحديات التي واجهتها احتياطات الصرف الأجنبي في ظل عز الأزمة المالية ابتداء من منتصف 2007 وسنة 2008 من إفلاس أكبر البنوك العالمية ليمان براذارز ، حيث سلطت الضوء على تقييم مكتسبات احتياطي الصرف الأجنبي في الاقتصاد الأمريكي ،كما توصلت هذه الدراسة إلى :

- ✓ تسببت الأزمات المالية العالمية مختلف هيئات ادراة الاحتياطات الصرف الأجنبي إلى إعادة تقييم ومراجعة حساباتهم لاحتياطيات الصرف .
- ✓ تراجع احتياطات الصرف بسبب الأزمة المالية .
- ✓ صعوبة إدارة احتياطيات الصرف خلال الأزمة المالية في ظل ارتفاع المخاطر وتراجع الاستثمارات الأجنبية .

أوجه التشابه و الاختلاف :

تتشابه هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في وظيفة إدارة لاحتياطات الصرف الأجنبي و تراكم الاحتياطات في البنوك المركزية و قد أفضت نتائج الدراسة التي تتشابه في بعض النقاط مع نتائج التي توصلنا لها في بحثنا هذا صعوبة ادارة احتياطات و تراجع الاحتياطات من العملات الاجنبية بسبب الازمات العالمية

تناولت الدراسة السابقة إدارة الاحتياطات الصرف أثناء و بعد الأزمة العالمية 2008 و سلطت الضوء على احتياطي الصرف الأجنبي في الاقتصاد الأمريكي في المقابل تطرقت الدراسة بين أيدينا الى احتياطي الصرف الأجنبي في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى صلاحيات و إجراءات بنك الجزائر في تسيير الاحتياطات من العملة الصعبة بالإضافة إلى الإطار العام لبنك الجزائر في تسيير العملة الأجنبية خلال فترة الدراسة التي امتدت من سنة2000-2018

1. John Nugée (March 2014) Foreign exchange reserves management, centre for central banking studies, bank of england, march 2014.

عالجت هذه الدراسة طرق واليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي من طرف البنك المركزي الانجليزي ، وقد أفضت إلى إبراز دوافع الاحتفاظ باحتياطات الصرف الأجنبي ، وكذا تكاليف تكوين الاحتياطات الرسمية وطرق إدارتها ،وقد بينت الدراسة المؤسسات القادرة على الاحتفاظ بالاحتياطات الرسمية لتطبيق مختلف الاستراتيجيات والأهداف المرجوة منها من خلال الإدارة المثلى لاحتياطات الصرف ، وقد خلصت في الأخير إلى النتائج التالية :

- ✓ اعتبار احتياطي الصرف الأجنبي مورد أساسي وفعال في الاقتصاد.
- ✓ صعوبة إدارة الاحتياطات الرسمية .
- ✓ العلاقة الهامة والحساسة بين احتياطات الصرف وإدارة السياسات النقدية وسعر الصرف.
- ✓ الحاجة إلى طرف علمية لإدارة مثلى لاحتياطات الصرف.

أوجه التشابه و الاختلاف :

تناولت هذه الدراسة إدارة بنوك المركزية لاحتياطات الصرف الأجنبي و تراكم الاحتياطات في البنوك المركزية و تناولت طرق واليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي من طرف البنك المركزي الانجليزي بالإضافة إلى دوافع الاحتفاظ باحتياطات الصرف الأجنبي ، وكذا تكاليف تكوين الاحتياطات الرسمية وطرق إدارتها و قد خلصت نتائج الدراسة التي تتشابه في بعض النقاط مع نتائج التي توصلنا لها في بحثنا هذا

تناولت الدراسة السابقة طرق إدارة الاحتياطات من طرف بنك المركزي الانجليزي و إلا أن الدراسة التي بين أيدينا تناولت صلاحيات و إجراءات بنك الجزائر في تسيير الاحتياطات من العملة الصعبة بالإضافة إلى الإطار العام لبنك الجزائر في تسيير العملة الأجنبية خلال فترة الدراسة التي امتدت من سنة2000-2018

الفصل الأول:البنوك المركزية ومحددات إدارة الاحتياطي من العملات الأجنبية

خلاصة الفصل الأول:

إن تراكم احتياطات العملة الصعبة لدى الدول من أهم المؤثرات الفعالة على الأنظمة الاقتصادية ، لذلك تم توجيه العناية المطلقة لها من حيث الدراسة

تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي هي تلك الأصول المالية التي يمتلكها البنك المركزي وخاضعة لسيطرته والمتاحة له بسهولة و يرغب في الاحتفاظ بها لغرض علاج الخلل في ميزان المدفوعات ،وتتكون احتياطات الصرف الأجنبي من الذهب النقدي المملوك للسلطات النقدية ،وحقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي ،والعملات الأجنبية ،وتمثل هاته العملات النصيب الأكبر في الحيازات من احتياطات الصرف الأجنبي

كما تعتبر وظيفة إدارة الاحتياطيات من أبرز الوظائف البنك المركزي في الوقت الراهن و يتحصل على الفائض من الصرف الأجنبي عندما يسجل رصيد ميزان المدفوعات و بالأخص رصيد الميزان التجاري فائضا و تعلب البنوك المركزية دور مهم في تنظيم ، تسيير و إدارة العملة الصعبة للبلد و المحافظة عليها من التآكل أو تراجع قيمتها

ويقصد بالعملة الصعبة تلك العملات القوية والقابلة للتحويل والشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية وتقبل الدول على الاحتفاظ بها كأداة للتسوية على المستوى العالمي

تشتمل العملات الصعبة على مجموع العملات القوية ذات الاستخدام الواسع في تكوين احتياطات البلدان من النقد الأجنبي أهمها : الدولار الأمريكي اليورو الأوروبي، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري و مؤخرا بروز اليوان الصيني .

الفصل الثانـــي

الدراسة الميدانية لدور بنك الجزائر و تأثيره في تسيير العملة الصعبة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لدور بنك الجزائر وتأثيره في تسيير العملة الصعبة

تمهيد :

إن إدارة الاحتياطيات من العملات الأجنبية والمحافظة على سلامتها وتنميتها من الوظائف الأساسية للبنك المركزي نظرا لدور هاته الاحتياطيات و تتمثل أهمية الاحتياطات من العملة الصعبة فيمايلي :

*صمام أمان للاقتصاد البلد

*تدعم الثقة في سياسات إدارة سعر الصرف

*تحمي الاقتصاد من التقلبات المستقبلية غير متوقعة

حيث أن تراكم هذه الاحتياطات من العملات الأجنبية مكلف للبنوك المركزية خاصة في ضل سوء تسيير هاتـه الاحتياطات و من ثم وجب على البنوك المركزية إدارة لاحتياطي العملة الصعبة بطريقة سليمة و عقلانية حيث تعمل الإدارة السليمة للاحتياطيات الأجنبية على زيادة قدرة الاقتصاد على تحمل الصدمات الخارجية.

و قد أصبحت إدارة احتياطات العملات الأجنبية سياسة قائمة بذاتها غرضها تحديد المستويات المثلى من احتياطات مع مراعاة مع إمكانيات المتاحة للاقتصاد في حالة استثمارها من أجل تحقيق عوائد مالية تخدم التنمية الاقتصادية و عدم تفويت الفرص البديلة .

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار العام لبنك الجزائر في إدارة احتياطي العملة الصعبة بالإضافة إلى واقع احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر و آليات و صلاحيات بنك الجزائر في تسيير العملة الصعبة و العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة في الاحتياطي العملات الأجنبية

المبحث الأول: بنك الجزائر ووظيفة إدارة احتياطي العملة الصعبة

يتضمن هذا المبحث مجتمع الدراسة و عينة الدراسة ، بالإضافة إلى طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة ، تحديد المتغيرات ، مكونات احتياطي الصرف الأجنبي لدى بنك الجزائر و الآليات و الإجراءات المتخذة في تسيير و إدارة العملة الصعبة وعوامل المؤثرة على حجم احتياطات العملة صعبة هذا فيما يخص المطلب الأول أما المطلب الثاني تناولنا متغيرات الدراسة و علاقتها بالعملة الصعبة وعوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى الإطار العام لإدارة و تسيير العملة الصعبة في الجزائر

المطلب الأول: تقديم عام لمجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في بحثنا هذا في : بنك الجزائر

عينة الدراسة : بنك الجزائر

طريقة جمع المعطيات : اعتمدنا في جمع البيانات على المقابلة الشخصية و ميدانية لإطارات بنك الجزائر بالإضافة إلى الوثائق و المنشورات لدى بنك لجزائر و كذا الإحصائيات و النشرات الرسمية و حكومية ، التقارير الرسمية لبنك الجزائر

و لقد قسمنا هذا المطلب إلى فروع وهي كالآتي:

الفرع الأول : نشأة وتطور بنك الجزائر

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها نظاما مصرفيا تابعا للمستعمر الفرنسي سواء من حيث الإشراف والرقابة، أو من حيث المصالح التي يخدمها، وقد كان مشكلا من شبكة واسعة من البنوك والمؤسسات المالية، وباعتبار أن البنك المركزي يمثل رمزا من رموز السيادة، بادرت الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13 تحت رقم 62-144، واستكمالا لهذه السيادة تم إنشاء الدينار كوحدة نقدية جزائرية وذلك في 1964/04/10 بموجب القانون رقم 64-111 ،وقد عملت الجزائر إلى إعادة هيكلة النظام النقدي عن طريق تأسيس نظام بنكي وطني يكون قادرا على الموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو تمويل التنمية ، ولقد عرفت سنتا 1966 و1967 تأسيس عدد من البنوك التجارية التي تعتبر النواة الصلبة للنظام البنكي الراهن[1]

[1] الطاهر لطرش،الاقتصاد النقدي و البنكي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، ،سنة 2013،ص319

➢ تطور البنك المركزي الجزائري خلال الفترة 1962-1990:

بعد تنصيب البنك المركزي بقانون 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، فقد كلف بشكل استثنائي خلال الفترة (1962-1963) بالمنح المباشر للقروض تحت شكل تسبيقات، وخاصة قروض الاستغلال للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، الذي كان يعاني من عجز لتعويض البنوك وهيئات القرض التي امتنعت عن تمويل المشاريع الاقتصادية ولذلك تدخل البنك المركزي بشكل مباشر لتمويل هذه المشاريع

وأهم معالم هذه الفترة بما يلي : [1]

تمويل الاستثمارات عن طريق الخزينة العمومية.

إعطاء الجهاز المصرفي دورا في عملية التمويل.

الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل الاستثمارات ، و ضعف عملية تعبئة الادخار الوطني.

الخزينة العمومية كانت كمحور لعملية تمويل الاقتصاد الوطني واقتصار الجهاز البنكي على تغطية عجز الميزانية

ولم يكن سعر الصرف يلعب دوره نتيجة تحديده إداريا

في سنة 1986 كانت بداية الإصلاحات نتيجة أزمة النفطية ، كبديل للخروج من الأزمة الاقتصادية ،فقد كان بإصدار القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض الصادر في 20 أوت 1986 الأول منذ الاستقلال الذي لم يرقي هو الآخر لتطلعات عمق الإصلاحات واكتفى في مواده الستين على امتياز الإصدار النقدي والأوراق المالية للبنك المركزي، بالإضافة إلى المنظومة المصرفية التي تعمل على جمع الادخار وتمويل الاقتصاد على شكل قروض التي كانت من ذي قبل تعرف بتدخل الخزينة،

وأهم ما ميز هذه المرحلة [2]:

واعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي

يمكن للمؤسسات المالية غير بنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن المؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، ويمكن أيضا المؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ طلب ديون خارجية.

---

[1] سهام محمد السويدي ، **استقلالية البنوك المركزية و دورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية** دراسة مقارنة دار الجامعية ، طبعة الاولى ، مصر ، 2010 ، ص162

[2] ناصر سليمان ، **علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية** في ضل متغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في علوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2005، ص168

تعزيز دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

➢ تطور بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2017:

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض من بين أهم النصوص التي شرعت بها الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتضمن هذا القانون بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي في إنجاح الإصلاحات أولا وضمان تمويل كفء ومتناسق للاقتصاد الوطني.

وتتمثل أهم مبادئ هذا القانون فيما يلي

- اتخاذ القرارات النقدية على أساس أهداف السياسة لا على أساس الأهداف الكمية للاقتصاد،
- الفصل بين العمل المركزي كسلطة نقدية وعمله كممول لخزينة في النظام السابق تلعب دورا هاما في تدبير التمويل اللازم لميزانية الدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وتناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد مقابل استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظيفتها التقليدية في منح القروض.
- إلغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية وتوحيدها.
- إعادة الصلاحيات الكاملة للبنك المركزي ليمارس دوره كبنك للبنوك، واستغلال مركزه كملجأ أخير للإقراض بالنسبة لهذه البنوك في توجيه سياساتها الإقراضية نحو خدمة الأهداف العامة لسياسته النقدية.[1]

وتم تعديله جزئيا من خلال الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003، ولعل أهم مبرر لهذا التعديل هو ما لوحظ من انسداد بين السلطة النقدية والتنفيذية، ومن بين أهم النقاط التي جاء بها هذا الأمر ما يلي :[2]

- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض بعدما كان هذا الأخير يؤدي دور الهيئتين في نفس الوقت.

-فتح عهدة المحافظ ونوابه، حيث أصبحت غير محددة، وبالتالي أصبحت خاضعة لسلطة رئيس الجمهورية، -توسيع نطاق صلاحيات مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية .

- إنشاء هيئة مراقبة على مستوى بنك الجزائر، مهمتها الرقابة الداخلية على بنك الجزائر، لاسيما من الناحية المالية والمحاسبية، مع الإشارة هنا إلى أن بنك الجزائر لا يخضع لرقابة مجلس المحاسبة.

[1] ناصر سليمان **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية** مرجع سابق ص169-171
[2] **الأمر 03-11** الصادر في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض

-دعم استقلالية اللجنة المصرفية، وهي هيئة لمراقبة البنوك والمؤسسات المالية وتزويدها بأمانة خاصة.

- تعزيز المعايير والشروط المتعلقة بإنشاء واعتماد المؤسسات المصرفية والمالية والإجراءات التحوطية في تسييرها وفي 11 أكتوبر 2017، تم إصدار القانون رقم 17-10 المكمل للأمر 03-11، نتيجة عجز ميزانية الدولة بسبب تداعيات أزمة النفط وتضمن القانون قيام بنك الجزائر بشكل استثنائي لمدة خمس سنوات بالشراء المباشر للسندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل تغطية احتياجات تمويلها،

هيكل بنك الجزائر :

أ. محافظ بنك الجزائر :

يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة غير محددة، بعدما كان يعين لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وفقا القانون 1990، يساعد المحافظ في مهامه ثلاثة نواب المحافظ يعينون بمرسوم رئاسي لمدة غير محددة أيضا، وفي هذا المجال يقوم المحافظ بتحديد صلاحيات كل نائب من نوابه الثلاثة ويبين سلطاته . ولا يمكن أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة أثناء عهدتهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى الهيئات العمومية الدولية ذات الطابع النقدي أو المالي الاقتصادي.

يقوم المحافظ بعدة مهام تتمثل في :[1]

* إدارة شؤون بنك الجزائر ويتخذ جميع تدابير التنفيذ ويقوم بجميع الأعمال في إطار القانون؛

* يوقع باسم بنك الجزائر جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية وحسابات النتائج

*يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام

*ترفع الدعاوي القضائية ويدافع عنها بناء على متابعته وتعجيله، ويتخذ جميع الإجراءات التحفظية التي يراها ضرورية؛

*شراء الأملاك العقارية المرخص بها قانونا والتصرف فيها، وينظم مصالح بنك الجزائر ويحدد مهامها؛

*يوظف أعوان بنك الجزائر وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للمستخدمين ويعينهم في مناصبهم ويرقيهم ويعزلهم ويفصلهم؛

[1] بنك الجزائر ،الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في26 أوت 2003 المادة ،16 ،ص2

*يعين ممثلي بنك الجزائر في المجالس والمؤسسات الأخرى عندما يكون مثل هذا التمثيل مقررا.

ب. إدارة بنك الجزائر:

يتكون مجلس الإدارة من: المحافظ رئيسا، ثلاثة من نواب المحافظ، ثلاثة موظفي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي، ويحل المستخلفون محل الموظفين في حالة غيابهم أو شغور وظائفهم حسب الشروط نفسها.

ويخول لمجلس إدارة بنك الجزائر السلطات الآتية: [1]

* يتداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغائها؛

*يضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر؛

* يوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر؛

*يتداول بمبادرة من المحافظ بشأن جميع الاتفاقيات؛ و يفصل في شراء العقارات وفي التصرف فيها؛

*يبحث في جدوى الدعاوى القضائية التي ترفع باسم بنك الجزائر ويرخص بإجراء المصالحات والمعاملات؛ ويحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة؛ ويحدد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباته ويضبطها؛

* يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية؛

* يطلع بجميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.

وبتفحص قوانين النقد و القرض نجد أن وظيفة إدارة احتياطي العملة الصعبة هي من وظائف بنك الجزائر وفقا للمواد التالية :

– يسلم المحافظ دوريا الرئيس الجمهورية مع الإبلاغ لرئيس الحكومة ومجلس النقد والقرض احتياطات الصرف الأجنبي.[2]

– يدير بنك الجزائر احتياطات الصرف الأجنبي ويوظفها.3

[1] بنك الجزائر ، **المرجع السابق** ، **المادة** 02، ص16

[2] بنك الجزائر ، **المرجع السابق** ، **المادة** 29،ص4.

[3]بنك الجزائر ، **المرجع السابق** ، **المادة** 40،ص6.

يحدد مجلس النقد والقرض كيفيات تسير احتياطات الصرف الأجنبي .1

الفرع الثاني- تنظيم بنك الجزائر وإدارة احتياطي العملة الصعبة : (تنظيم بنك الجزائر انظر ملحق 2-1)

يسعى بنك الجزائر إلى تعظيم موارد من العملة الصعبة و استخدامها ضمن الحدود المعقولة للمخاطرة التي تمثل إطاراً لإدارة الاحتياطيات، حتى تكون الاحتياطيات متاحة دائما عند الحاجة إليها، ونتيجة لذلك تميل محافظ الأصول الاحتياطية إلى تجنب المخاطر بدرجة عالية، الأمر الذي يترتب عليه إعطاء أولوية لسيولة الاحتياطيات والمحافظة على عدم تآكلها قبل اعتبارات العائد أو الزيادة في حجمها، ويقتضي هذا الأمر بالضرورة إجراء مفاضلة بين السيولة والعائد والمخاطرة عند وضع أولويات إدارة الاحتياطيات الصرف الأجنبي.

1- بنك الجزائر وإدارة العملات الصعبة

أ-موارد بنك الجزائر من العملات الصعبة: [2]

- مبيعات سونطراك (صادرات المحروقات) .
- صادرات خارج المحروقات.
- عوائد احتياطي الصرف الأجنبي الموظف.

ب-استخدامات بنك الجزائر للعملات الصعبة:

- دفع قيمة الواردات من السلع والخدمات.
- مصاريف الاستغلال للقطاع الخارجي.
- فوائد على الودائع بالعملات الصعبة التي تسيرها البنوك لصالحه.

[1] بنك الجزائر ، **أمر رقم 10-04** مؤرخ 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 مؤرخ 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، والمتعلق بالنقد و القرض، **المادة 62**، ص3.

[2] **نظام رقم 07-01** المؤرخ في 3فيفري2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة المادة 09 .

– تسديد الدين أو خدمات الدين بالتنسيق مع صندوق ضبط الموارد والخزينة العمومية.

2 – الأسلوب الحذر لبنك الجزائر في تسيير احتياطي الصرف الأجنبي

يتبع بنك الجزائر نظام لإدارة احتياطي الصرف،يحدد ويقدر من خلاله مخاطر عمليات الإدارة التي يقوم بها، ويسمح هذا النظام بإدارة المخاطر على أساس محددات ومستويات مقبولة نظرا لأن الاستثمار ينطوي عموما على درجة ما من المخاطرة، ولهذا السبب يفضل بنك الجزائر توظيف جزء كبير من الاحتياطيات في السندات السيادية وإيداع جزء آخر لدى بعض المؤسسات المالية المضمونة لتقليل درجة المخاطرة مقابل عوائد محدودة.

ويندرج التسيير الحذر للاحتياطيات الرسمية للصرف المتبع من طرف بنك الجزائر في الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز الوضعية المالية الخارجية للجزائر، ويعتبر مستوى احتياطيات الصرف الرسمية ذا أهمية خاصة إذ أنه يمثل صمام أمان ضد صدمات خارجية محتملة، و عليه يرتكز الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط و الطويل على مواصلة التسيير الحذر لاحتياطيات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر، و هذا لا يتأتي إلا بتحقيق الأهداف التالية :[1]

أ– الحفاظ على قيمة رأس المال : التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول، بالاحتفاظ على محفظة متنوعة للأصول ذات النوعية الرفيعة (فيما يخص تنقيط القرض و نوع المصدر) وبتطبيق ممارسات ملائمة لتخفيف المخاطر،

ب– الاحتفاظ على مستوى عال من السيولة: توظيف الاحتياطيات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون فقدان القيمة؛

ج–الحصول على المردود الأمثل: الحصول على أفضل مردود ممكن مع احترام الأهداف المتعلقة بالأمن و السيولة .

3 – صلاحيات بنك الجزائر في تسيير احتياطي الصرف: ويجوز لبنك الجزائر أن يشتري أو يبيع أو يخصم أو يعيد الخصم أو يضع أو يأخذ تحت نظام الأمانة ويرهن و يسترهن أو يودع ويأخذ كوديعة كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية، وكذا كل الأرصدة بالعملات الأجنبية و يدير احتياطيات الصرف و يوظفها ، كما يجوز لبنك الجزائر في هذا الإطار الاقتراض و الاكتتاب بسندات مالية محررة

[1] محمد لكصاسي ، **عرض التقرير السنوي التطورات الاقتصادية و النقدية في2010** ،25أوت،2010ص2

بعملات أجنبية و مسعرة بانتظام في الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية، ويحدد مجلس النقد والقرض كيفيات تسيير احتياطيات الصرف[1].

وتعزى عملية تسيير احتياطي الصرف الأجنبي إلى مديرية إدارة الأصول الخارجية Gestion des Avoirs Extérieures التابعة لبنك الجزائر[2].

وعليه يتضح أن تسير الاحتياطي من الحملة الصعبة يرتكز على ثلاثة معايير هي الأمن السيولة والمردودية فيتم توظيفها على شكل ودائع مصرفية في بنوك دولية أو الاكتتاب في الهيئات المالية الدولية المتعددة الأطراف، ويتم ذلك مقابل معدلات فائدة مرتفعة تحقق مردودية ملائمة في ظل أدنى حد من المخاطرة ولتحقيق ذلك لابد من حسن اختيار المزيج المناسب من العملات المكونة لاحتياطيات التصرف.

- **مديرية تسيير الأصول الخارجية ببنك الجزائر DGAF** : هي مديرية فرعية تابعة لمديرية العامة العلاقات المالية الخارجية **DGRFE**(انظر المخطط رقم 2-1) ، وتصلها كل البيانات المتعلقة بحركة النقد الأجنبي، إلا أنها لازالت تعتمد السرية نظرا لتداخل صلاحيات الإطارات التي تعمل بها، وتنقسم مديرية تسيير و إدارة العملة الأجنبية إلى مديريتين رئيسيتين (أنظر الملحق 2-2) ومن الناحية القانونية هي المسؤولة عن المهام التالية:
  - تدير احتياطات النقد الأجنبي بكل أشكاله؛
  - تقوم بتسيير الصرف الخارجي؛
  - تعمل في إطار التعليمات الصادرة عن مجلس النقد والقرض مع الامتثال الصارم للمعايير التي يضعها هذا الأخير؛
  - التنسيق مع المديريات الفرعية التابعة لمديرية العلاقات المالية.[3]
  - إعداد تقارير دورية عن تنفيذ إدارة و تسيير احتياطي العملة الصعبة .
  - تدير سوق الصرف فيما بين البنوك و تنفيذ سياسة سعر الصرف

1- مضمون المادة 40 من قانون النقد والقرض 11-03.

2 -المعاينة الميدانية لمديرية إدارة الأصول الخارجية بالجزائر العاصمة يوم 2019/07/13 على الساعة 11.20 .

3 مديرية إدارة المخاطر، مديرية معالجة العمليات، مديرية الخدمات البنكية، مكتب البحث و الاتصال والتوجيه.

و في هذا السياق الأخير ومن اجل تسيير الحسن للعملة الصعبة في الجزائر و منع فقد اصدر بنك الجزائر النظام رقم 17-01 مؤرخ في 16شوال1438 الموافق ل10يوليوا سنة2017 يتعلق بسوق الصرف و بأدوات تغطية خطر الصرف .[1]

تدخل المصارف و المؤسسات المالية في هذه السوق في إطار جهاز لا مركزي يحدد تنظيمه بنك الجزائر بعدما كان ذلك حكرا علة بنك المركزي طيلة عقود من الزمن حيث أصبح بإمكان مصارف والمؤسّسات المالية والوسطاء المعتمدين للتعامل المباشر مع الزبائن من خلال شراء وبيع العملات الصعبة مقابل الدينار .

لمخطط رقم :2-1 الهيكل التنظيمي لمديرية العلاقات المالية الخارجية ببنك الجزائر

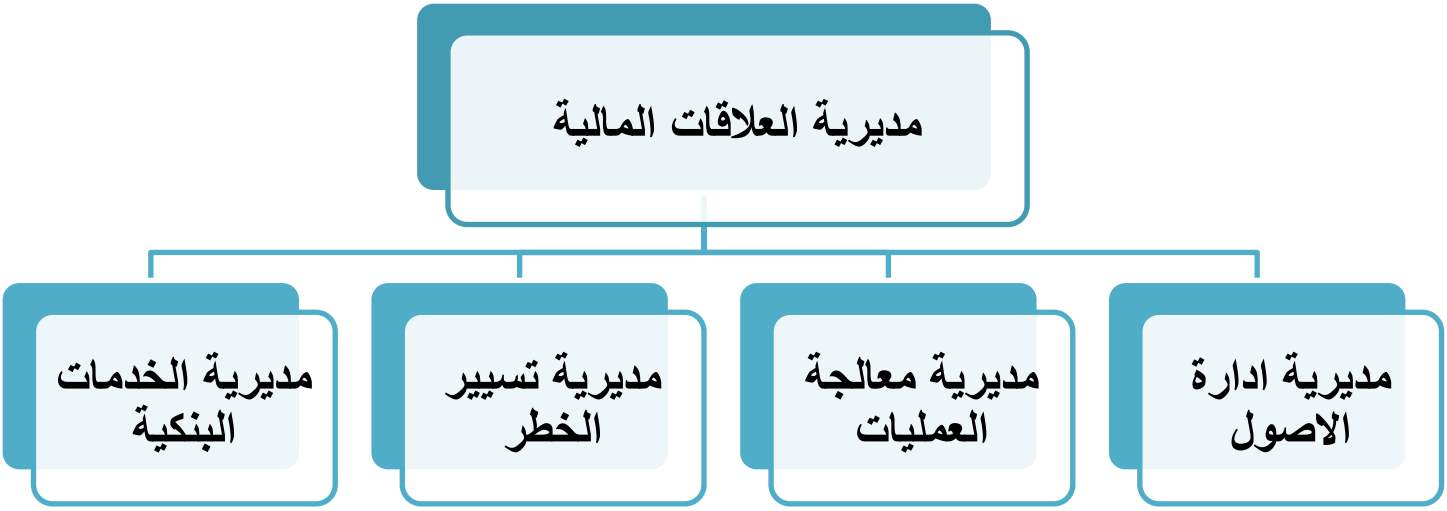

المصدر: وثائق داخلية من بنك الجزائر

4 - **إجراءات بنك الجزائر لضبط الاحتياطات**: كون احتياطات الجزائر من العملات الأجنبية شديدة التأثر لتقلبات أسعار البترول حيث انه بارتفاع أسعار البترول ترتفع احتياطات الجزائر من العملة الصعبة ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار المحروقات، لذلك وجب على الجزائر الاحتراس من هذه المخاطر فعمدت إلى اتخاذ إجراءات مكنتها من ضبط التأثيرات الحساسية لاختلاف أسعار البترول في انتظار أن يأتي هذا الضمان من تغيير عميق لهيكل جهازها الإنتاجي، حيث تعمدت الجزائر في هذا المجال إلى إنشاء صندوق

[1] الجريدة الرسمية رقم 55الصادرة 26سبتمبرسنة 2017 ،ص ص26.25

ضبط الإيرادات الذي يكون أداة ذات أهمية وكان على الجزائر تعزيز مصداقيته بالضبط في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار البترول، هذا ما يسمح بتراكم الادخار المالي لما له من علامة بتذبذب أسعار البترول، حيث وصل معدل الادخار المالي 2.6 % بسبب ارتفاع الأجور في سنة 1992 ثم انخفض إلى2.1% بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1998 ليرتفع إلى 12% سنة 2000 لأن أهمية الادخار المالي تظهر لتعبئة الديون العمومية الخارجية والتكفل باتجاه تقلبات أسعار البترول، إذ حددت الجزائر منذ مدة طويلة عند قيمة 19 دولار كسقف الأسعار البترول ثم تم رفعه إلى 45دولار لبرميل إلى أن استقر عند 50دولار للبرميل في سنة2017 و سنة 2018 مع توقعات رفعه إلى 60دولار للبرميل في سنة 2020 لتغطية عجز الميزانية بعيد عن احتياطي العملة الصعبة و الاعتماد على الاقتراض الخارجي أو الداخلي فيما يعرف بطبع النقود حيث تؤدي الزيادة في قيمة إيرادات البترول عن هذه النسبة إلى زيادة ميزانية إيرادات البترول،

5- آلية بنك الجزائر في تسيير احتياطيات الصرف [1]**:** تعتبر وظيفة إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية أهم الوظائف التي يقوم بها بنك الجزائر لما لها من انعكاسات على الاقتصاد الكلي، حيث يقوم بنك الجزائر بإدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بيعها أو شراء حسب حاجة الطلب والعرض عليها واستخدامها في عمليات التجارة الدولية و يعمل أيضا على المحافظة على استقرار قيمة سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، ويتم ذلت من خلال الاستثمار في صناديق الأوراق المالية خاصة في الخارج بمعدل عائد قدره حاليا 2%وكذلك استثمارها في شكل مستندات لها هامش كبير من الضمانات المقدمة الجزائر ، ويعمل بنك الجزائر على تحقيق هدف تعويض تكلفة الفرصة البديلة بإدارة حافظة الأوراق المالية إدارة مربحة دون أن يعرض احتياطياته للخطر انطلاقا من ضمان سلامة رأس المال، وكذلك يعمل على تنويع العملات المشكلة الاحتياطيات لتجنب المخاطر النابحة لن تقلبات أسعار العملات وذلك باختيار عملات مقبولة يكثر استعمالها في الساحة الدولية، كما يتخذ بنات الجزائر إجراءات إدارة المحافظ المالية بزيادة العائدات من كل عملة إلى أقصى حد مع مراعاة التقليل من المخاطر إلى أدن حد، إذ بظهور الأورو قام بنك الجزائر بإتباع سياسة استقرار سعر الصرف إزاء القيمة الحقيقية للدينار بالموازاة مع اتخاذ إجراءات حذرة في

[1] بوحنيك هدى، **دور البنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج** ، جامعة تبسة ، مجلة الباحث العدد08،سنة 2010،ص115

السياسة النقدية من خلال نظام قائم على التثبيت الاسمي الضمني بطريقة تمكنها من المجانية على استقرار الأسعار واستهداف التضخم، لذلك بقي تأثير ارتفاع الأورو بداية من ماي 2003 على الاقتصاد الوطني محدود، بفضل حسين إدارة احتياطيات الصرف من طرف بنك الجزائر ."

الفرع الثالث: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

إن الزيادة التي تحققت في حجم احتياطات الصرف الجزائرية، منذ بداية الألفية الثانية، تمثلت في الحيازات الرسمية للعملات الصعبة ، أما باقي مكونات الاحتياطي فلم تطرأ عليها زيادة يعتد بها،وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم: 02-01 تطور مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
وضعية الاحتياطي لدى FMI	8.3	8.3	9.2	9.2	9.6	8.9	9.1	9.0	9.3	
الذهب	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	
اتفاقيات الدفع الدولية	0.7	0.7	0.8	0.8	1.4	1.7	1.7	0.3	0.3	
حقوق السحب الخاصة	0.2	0.9	1.1	4.1	0.4	0.3	0.3	0.2	0.7	
أصول أجنبية (العملة الصعبة)	909	1435	1856	2404	3161	4160	5559	7410	10242	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
وضعية الاحتياطي لدى FMI	9.7	29.1	45.6	49.7	54.7	59.7	58.3	27.9	32.4	**35.0**
الذهب	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	**1.1**
اتفاقيات الدفع الدولية	0.3	0.0	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	**0.46**
حقوق السحب الخاصة	123	122	125	129	129	137	160	133.5	148.4	**147**
أصول أجنبية (العملة الصعبة)	10762	11891	13760	14805	15083	15628	15305	12533.4	11442	**10309**

المصدر :من إعداد الطالب باعتماد على بيانات النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر **الوحدة : مليار دينار**

يوضح الجدول السابق 02-01 تطور مكونات احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018 حيث يمكن ملاحظة ما يلي

من خلال قراءتنا للجدول السابق يمكنا أن نميز الملاحظات التالية :

- ثبات وضعية الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 حيث تراوحت ما بين 8 و 9 مليار دينار ثم قفزت إلى 29 مليار دينار سنة 2009 و ما فتئت تتزايد خلال السنوات اللاحقة حتى بلغت ذروتها سنة 2014 بما مقداره 59.7مليار دينار أي بنسبة زيادة تقدر ب 619.27 % مقارنة بسنة 2000 و هذا راجع إلى الارتفاع الكبير في الأصول الخارجية و التي انتقلت من 908.9ملياردينار سنة 2000 إلى 15304.4 مليار سنة 2015.
- كما يلاحظ أيضا بقاء قيمة الذهب ثابتة عند 1.1 مليار دج خلال فترة الدراسة بالرغم من ارتفاع أسعاره ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها سوق الذهب العالمية، مما يعني أن الجزائر لم تأخذ بفكرة الفرصة البديلة لإدارة الاحتياطي، بالرغم من أنه حسب تقديرات مجلس الذهب العالمي في مارس 2015 فان الجزائر تحوز على 173.6 طن من الذهب وتمثل5.6 % من الذهب العالمي وتحتل المرتبة 25 عالميا، والمرتبة الثانية عربيا بعد لبنان، ويعتبر الذهب الملجأ الآمن نسبة للعديد من المستثمرين وصناديق الاستثمار والعديد من الدول،التي وظفت جزء من احتياطاتها على شكل ذهب بالنظر للمزايا التي يوفرها، حيث يرتبط سعر الذهب عكسيا مع الدولار الأمريكي باعتباره العملة الاحتياطية الأولى في العالم، فيؤدي انخفاضه إلى تحقيق فوائد للذهب على صعيدين، الأول: إن سعر الذهب سيزيد عند انخفاض سعر الدولار لان تسعير الذهب يتم بالدولار، أما الثاني: فهو أن الاستثمارات الأجنبية في الأسهم والسندات الأمريكية سوف تنخفض مما يؤثر سلبا على الأسواق المالية ويعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره.
- أما بالنسبة لحقوق السحب الخاصة فبالرغم من زيادة نسبتها بداية من سنة 2009 إلا أنها مازالت بعيدة، خاصة وأنها توزع من طرف صندوق النقد الدولي
- كما يلاحظ أيضا أن احتياطات الصرف الجزائرية تتكون من العملات الصعبة ، فانه خلال فترة الدراسة حيث تقدر نسبة العملات الصعبة بحوالي و 98.6 % من إجمالي الاحتياطات، وهو ما يشكل خطر على الاقتصاد الوطني، حيث لعدم استقرار في أسعار صرف العملات الدولية وخاصة

الدولار الأمريكي، وكذا تقلبات أسعار النفط، وهو ما حدث خلال الثلاثي الرابع من سنة 2014، حيث انهارت الأسعار بنحو 50% وهو ما أدى إلى تقلص احتياطات الصرف الجزائرية.

هيكل العملات المكونة لاحتياطي الصرف لبنك الجزائر :يرجع تكوين عملات المكونة للاحتياطات الأجنبية لبنك الجزائر إلى العملة المستخدمة في المعاملات المالية مع الخارج وبالخصوص تركيبة عملات الدين الخارجي ، حيث شهدت قيمة العملة الدولار تراجع كبير أمام اليورو خلال عشر سنوات الأخيرة أين تراجع الدولار من 43%سنة 2008الى 10%سنة2017 في حين ارتفع اليورو 40% سنة 2005 الى 86%سنة 2017

وبهذا الهيكل الجديد أصبح كل من الدولار الأمريكي واليورو يستحوذ على أكثر من 96 % من هيكل الدين الخارجي، وبسيطرة كلية لعملة اليورو على مكونات الدين الخارجي

جدول رقم :02-02هيكل العملات المكونة للدين الخارجي خلال الفترة 2000-2017 (%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدولار	*	43	42	39	39	44	43	40	43
اليورو	*	28	30	35	40	40	47	49	49
باقي العملات	*	29	28	26	21	16	10	11	8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدولار	40	44	46	42	38	40	30	13	10
اليورو	51	47	47	50	53	50	59	81	86
باقي العملات	9	9	7	8	9	9	11	6	5

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على تقارير بنك الجزائر

المطلب الثاني : تطورات متغيرات الدراسة و علاقتها بالعملة الصعبة

سوف نتطرق في هذا المطلب بتمهيد للتحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة و تأثيرها على احتياطات العملات الأجنبية

جدول رقم 02-03 : يوضح تطور متغيرات الدراسة و علاقتها باحتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2018/2000

السنوات	سعر البرميل (دولار)	احتياطي الصرف الأجنبي (مليار دولار)	احتياطي الإلزامي
2000	28.5	11.9	0.025
2001	24.85	17.96	0.03
2002	25.24	23.11	0.0425
2003	29.03	32.94	0.0625
2004	38.66	43.11	0.065
2005	54.64	56.18	0.065
2006	65.85	77.78	0.065
2007	74.95	110.18	0.065
2008	99.97	143.1	0.08
2009	62.25	148.91	0.08
2010	80.15	162.22	0.09
2011	112.94	182.22	0.09
2012	111.04	190.66	0.11
2013	108.97	194.01	0.12
2014	100.23	178.93	0.12
2015	53.07	144.13	0.12
2016	45.005	114.13	0.08
***2017**	54.02	97.3	0.04
***2018**	71.3	82.12	0.10

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

(*)وضعية مؤقتة

الفرع الأول : العوامل الداخلية المؤثرة في احتياطي الصرف

الاحتياطي الإلزامي :

من خلال الجداول المبينة أدناه يتضح لنا جليا أن أول استخدام حقيقي لمعدل الاحتياطي الإلزامي كان ابتداءا من سنة 2001 أين سجل نسبة 3% وواصل ارتفاعه المتزايد إلى أن وصل إلى 12 % سنة 2015 و هذا يدل على أهمية هاته الأداة في يد السلطات النقدية من اجل التأثير و التحكم في السيولة و قصد تخفيف فائض السيولة في المصارف عمل بنك الجزائر على رفع التدريجي لهاته النسبة حيث ارتفعت من سنة 2002 بنسبة 3.5 % إلى 6.25% سنة 2006 و 2007 بموجب التعليمة رقم 07-13 المؤرخة في 24ديسبر 2007 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري ثم إلى 8% و 10 % على التوالي خلال سنتي 2009 و2010 و في مقابل نجد أن مستوى احتياطي الصرف الأجنبي قد ارتفع أيضا و ارتفعت معه نسبة السيولة في الاقتصاد ، ثم واصل معدل احتياطي الإجباري إلى 12% سنة 2013 /2014 و ذلك من اجل تحكم في فائض السيولة ثم انخفض سنة 2016 إلى 8% ثم إلى 4% خلال سنتي 2017و2018 و هذا راجع لتراجع الاحتياطات الصرف الأجنبي التي تراجعت بشكل رهيب خلال السنوات 2018/2017/2016 في محاولة من بنك الجزائر تنشيط الاقتصاد و رفع نسبة السيولة في الاقتصاد الذي ارتفعت فيه نسبة البطالة و تراجعت فيه نسبة النمو بشكل كبير

الشكل رقم 02-01.يوضح تطور احتياطي الإجباري خلال الفترة 2017/2000

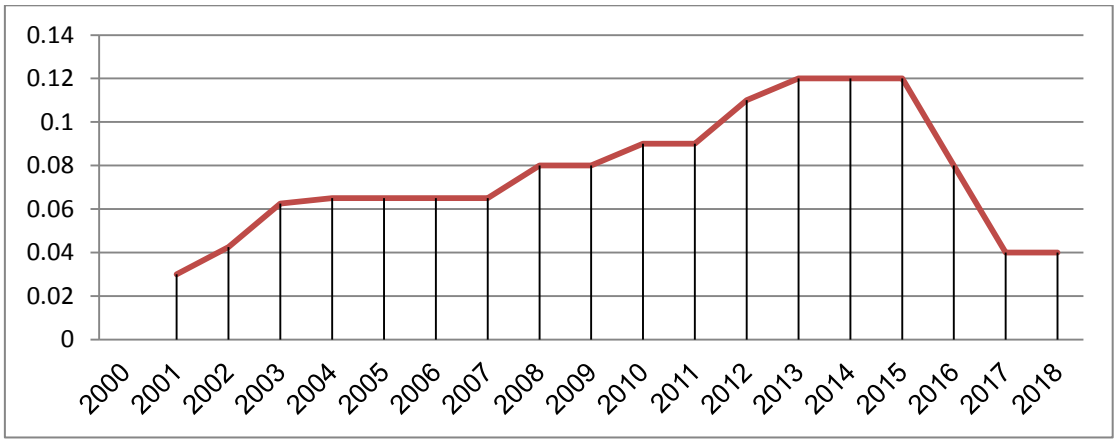

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

الفرع الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في احتياطي العملات الأجنبية .

أولا : أسعار الصرف و علاقتها بالقيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الأجنبي :

كغيرها الجزائر من الدول النامية المعتمدة على الجباية البترولية بأكثر من 96بالمئة فان الجزائر تتأثر بأسعار الصرف خاصة أن معظم صادراتها مقومة بالدولار الأمريكي في مقابل نسبة كبيرة من الواردات مقومة باليورو إذ أن تراجع صرف الدولار أمام العملات الرئيسية اليورو يؤدي إلى تراجع و تآكل القيمة الحقيقة لاحتياطات من العملة الصعبة .

- **انخفاض الدولار الأمريكي** : سجل الدولار الأمريكي انخفاض أمام العملات الرئيسية خاصة اليورو بداية من سنة 2003 كما يوضحه الجدول 02-04
- من خلال قراءتنا للجدول الموالي و الذي يوضح تغيرات أسعار الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية نلاحظ ارتفاع الدولار أمام اليورو خلال سنتي 2000-2002 ليتراجع بعد ذلك سنة 2003 حيث أصبح(1دولار=0.886يورو)وواصل هذا التراجع بوتيرة متزايدة خلال السنوات اللاحقة إلى أن بلغ أدنى مستوى له سنة 2008 (1دولار =0.683 يورو) و ذلك خلال الأزمة العالمية التي أثرت على أسعار الصرف العالمية و بسبب عجز ميزان المدفوعات الأمريكي و ارتفاع أسعار النفط ، ليرتفع قليلا سنة2015 و2016 ليصل إلى(1دولار=0.904يورو) ثم ينخفض بعد ذلك إلى أن يصل (1دولار=0.847) سنة 2018

- كما شهد الدولار انخفاض أمام الجنيه الإسترليني أيضا طيلة الفترة2000-2007 ليبلغ أدنى قيمة له سنة 2008 (1دولار =0.544جنيه إسترليني)
- و الملاحظ من الجدول أيضا أن الدولار الأمريكي يشهد عدم استقرار و تذبذب أمام اليورو و هذا ما يؤثر في حجم الاحتياطات الصرف الأجنبية .

جدول رقم :02-04 تغيرات أسعار الصرف الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة 2018/2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اليورو	1.085	1.118	1.063	0.886	0.805	0.804	0.797	0.731	0.683
الين الياباني	107.765	121.529	125.39	115.933	108.193	110.299	116.299	117.754	103.359
الجنيه إسترليني	0.661	0.695	0.667	0.612	0.546	0.550	0.543	0.500	0.544
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
اليورو	0.720	0.755	0.719	0.778	0.753	0.754	0.902	0.904	0.887	0.847
الين الياباني	93.570	87.780	79.907	79.790	97.596	105.945	121.044	108.793	112.161	10.423
الجنيه إسترليني	0.642	0.647	0.624	0.633	0.640	0.608	0.655	0.741	0.777	0.750

المصدر : **https://data.oecd.org/fr/conversion/taux-de-change.htm**

تاريخ الاطلاع : 2019/08/19 01.24

(*): وضعية مؤقتة

تراجع القيمة الحقيقة لصادرات المحروقات :

من خلال تحليلنا للجدول الموالي رقم : 02-05 الذي يوضح تطور صادرات المحروقات بالقيمة الجارية و القيمة الثابتة للدولار مقابل اليورو خلال الفترة 2000-2018 نلحظ تسجيل فارق سالب أي خسارة متزايدة بين قيمة الصادرات المحروقات بالدولار الجاري و الثابت وذلك باعتبار سنة 2002 كسنة أساس حيث انتقل هذا الفراق من (-3.99) مليار دولار سنة 2003 إلى أن بلغ ذروته سنة2011 ليصل إلى (-23.18)مليار دولار و ذلك راجع إلى عدم تثبيت سعر صرف الدولار مع المؤسسات المالية الدولية و البنوك المركزية للدول المستوردة خاصة في المعاملات المستقبلية لعقود بيع البترول و هذا تجنب لتقلبات أسعار صرف الدولار

الجدول رقم (02-05):تطور صادرات الجزائر من المحروقات بالقيمة الجارية و الثابتة للدولار خلال الفترة 2018/2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
قيمة الصادرات المحروقات بالدولار الجاري (1)	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	
سعر صرف الدولار باليورو	1.085	1.118	1.063	0.886	0.805	0.804	0.797	0.731	0.683	
التغير في قيمة الدولار لسنة الاساس2002	2.06	5.17		16.65-	-24.27	-24.36	-33.37	-31.23	-35.74	
قيمة الصادرات بالدولار الثابت (2)	20.63	17.57	18.11	27.98	39.21	56.70	71.50	78.23	104.78	
الفرق بين (1)و (2)	0.43	0.96	0.00	-3.99	-7.66	-11.11	-17.89	-18.62	-27.59	
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018***
قيمة الصادرات المحروقات بالدولار الجاري (1)	44.41	56.12	71.66	70.58	63.81	58.46	33.08	27.92	33.2	**38.9**
سعر صرف الدولار باليورو	0.72	0.755	0.719	0.778	0.753	0.754	0.902	0.904	0.887	**0.847**
التغير في قيمة الدولار لسنة الاساس2002	-32.27	-28.97	-32.36	-26.81	-29.16	-29.07	-15.15	-14.96	-16.56	**-4.40**
قيمة الصادرات بالدولار الثابت (2)	58.74	72.38	94.85	89.50	82.42	75.45	38.09	32.10	38.70	**40.61**
الفرق بين (1)و (2)	-14.33	-16.26	-23.19	-18.92	-18.61	-16.99	-5.01	-4.18	-5.50	**-1.71**

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر **الوحدة : مليار دولار**

https://data.oecd.org/fr/conversion/taux-de-change.htm

❖ **تآكل القيمة الحقيقة لاحتياطي الصرف الأجنبي**

إن لانخفاض أسعار صرف الدولار الأثر البالغ في تراجع القيمة الحقيقية لاحتياطي الصرف باعتبار الدولار ، إذ يعتبر الدولار العملة المهيمنة على هيكل العملات المكونة لاحتياطي الصرف

و الجدول الموالي رقم :02-06 الذي يوضح تطور احتياطات الصرف في الجزائر بالقيمة الجارية و الثابتة للدولار مقابل اليورو خلال الفترة 2000-2018 حيث نلاحظ انه و بتثبيت سعر صرف الدولار مقابل اليورو باعتبار سنة 2002 كسنة أساس فان قائم الاحتياطات يكون أكبر مما هي عليه بالدولار الجاري لتجنبت الجزائر هذه الخسارة المعتبرة و لساهمت في زيادة حجم احتياطاتها من العملة الصعبة حيث نجد أن الفارق مابين الاحتياطات بالدولار الجاري و الاحتياطات بالدولار الثابت بلغ سنة2003 ما قدره (5.48-)مليار دولار واستمر هذا الفرق في الزيادة بصورة كبيرة خلال السنوات الموالية إلى أن بلغ ذروته سنة 2011 بفارق يقدر بـ(59.55-)مليار دولار ثم تراجع هذا الفرق إلى أن وصل سنة 2015الى(21.82-)مليار دولار بسبب الارتفاع الطفيف في أسعار صرف الدولار مقابل اليورو و واصل هذا الفرق انخفاضه إلى أن وصل (-16.11)مليار دولار سنة 2017والى أدنى قيمة له سنة 2018 بفارق (3.61-)مليار دولار

هذه الوضعية كان يمكن لبنك الجزائر تجنبها لو استخدم أدوات التحوط من مخرجات الهندسة المالية و هي استخدام المشتقات المالية المتمثلة في آلية مبادلة العملات ما بين البنوك المركزية المعمول بها في جل البنوك المركزية للدول المتقدمة وكذالك مبادلة أسعار الصرف و أسعار الفائدة .

الجدول رقم (02-06):تطور القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2018/2000

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الاحتياطات بالدولار الجاري (1)	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1
سعر صرف الدولار باليورو	1.085	1.118	1.063	0.886	0.805	0.804	0.797	0.731	0.683
التغير في قيمة الدولار لسنة الاساس2002	2.06	5.17		16.65-	-24.27	-24.36	-33.37	-31.23	-35.74
إجمالي الاحتياطات بالدولار الثابت (2)	11.65	17.03	23.11	38.40	53.57	69.87	103.74	144.59	194.24
الفرق بين (1)و (2)	0.25	0.93	0.00	-5.48	-10.46	-13.69	-25.96	-34.41	-51.14

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*[33]
إجمالي الاحتياطات بالدولار الجاري (1)	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13	97.3	82.12
سعر صرف الدولار باليورو	0.72	0.755	0.719	0.778	0.753	0.754	0.902	0.904	0.887	0.847
التغير في قيمة الدولار لسنة الاساس2002	-32.27	-28.97	-32.36	-26.81	-29.16	-29.07	-15.15	-14.96	-16.56	-4.40
إجمالي الاحتياطات بالدولار الثابت (2)	196.96	209.22	241.19	241.78	250.59	230.94	165.96	131.20	113.41	85.73
الفرق بين (1)و (2)	-48.05	-47.00	-58.97	-51.12	-56.58	-52.01	-21.83	-17.07	-16.11	-3.61

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر **الوحدة : مليار دولار**

https://data.oecd.org/fr/conversion/taux-de-change.htm

[33] * : وضعية مؤقتة

ثانيا : أسعار البترول و علاقتها باحتياطي الصرف

إن الاحتفاظ بحجم ملائم من الأصول النقدية من العملات الأجنبية كاحتياطي صرف من اجل تغطية الواردات لفترة زمنية معينة هو بمثابة إجراء اقتصاد ذو أهمية كبيرة في ضل التوجه أكثر الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي لذا أصبحت السلطات النقدية تولى اهتمام خاص لعملية تسيير و إدارة ومجوداتها من العملة الصعبة بكيفية تحقق التناسب بين مستوى الاحتياطات المتاحة و حجم الالتزامات الخارجية قصيرة الأجل المحتملة لاقتصاد أي بلد ، كما أن تزايد حجم الاحتياطات الأجنبية لدى بنك الجزائر مرتبط بشكل أساسي بتطور حركة أسعار البترول على مستوى الأسواق الدولية و هذا ما نلاحظه جليا على مستوى رصيد الميزان التجاري الجزائري في الجدول الموالي

حيث يبين جدول الارتباط القوي في اتجاه العلاقة بين الزيادة المتراكمة في حجم الاحتياطات لدى بنك الجزائر من جهة وحركة ارتفاع أسعار البترول من جهة وما يمكن ملاحظته من الجدول الموالي أن تطور احتياطي الصرف من النقد الأجنبي في الجزائر انظر –الشكل رقم 02-02-يبقى مصدره الأساسي الصادرات البترولية و هذا ما يتأكد من خلال العلاقة الموجودة بين الارتفاع الكبير في حجم الاحتياطات الصرف و أداء الصادرات البترولية بفعل طفرة أسعار البترول خلال فترة محل الدراسة، كما كان لانخفاض أسعار البترول إلى حوالي100.23 دولار سنة 2014 ثم إلى 53.07دولار سنة 2015 ثم 45.05 ،54.02 دولار خلال سنتي 2017/2016 على التوالي مقابل 112.94 دولار سنة 2011 مما أدى إلى انكماش حاد و تراجع في احتياطات الصرف و قد شهدت سنة 2018 ارتفاع طفيف أسعار لبترول حيث بلغ متوسط سعر البرميل 71.03 دولار غير أن تأكل حجم احتياطات الصرف واصل انخفاضه حيث بلغ في أواخر سنة 2018 حوالي 82مليار دولار على الرغم من ارتفاع سعر برميل النفط و هذا راجع إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو و كذا زيادة حجم الواردات

الشيء الذي يتطلب من بنك الجزائر تحديد عتبات الكفاية و التسيير الحذر للعملات الأجنبية التي بحوزته، و حمايتها من التآكل و الاستنزاف و الأخذ بعين لاعتبار أي ظروف غير ملائمة قد تؤثر على الموجودات من العملة الصعبة و توازن الاقتصاد ككل ، مع الحفاظ على استقرار الأسعار داخليا .

جدول02-07تطور وضعية احتياطات الصرف و أسعار البترول خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزان التجاري مليار دولار	12.85	9.19	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.23	40.52
إجمالي احتياطي الصرف مليار دولار	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1
متوسط سعر البرميل بالدولار	28.5	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 *
رصيد الميزان التجاري مليار دولار	7.78	18.2	25.96	20.17	9.38	0.46	-18.08	-20.13	-14.41	-7.46
إجمالي احتياطي الصرف مليار دولار	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13	97.3	82.12
متوسط سعر البرميل بالدولار	62.25	80.15	112.94	111.04	108.97	100.23	53.07	45.005	54.02	71.03

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الواردة المصادر التالية[34]

شكل رقم : 02-02 تطور حجم احتياطي لصرف خلال الفترة 2000-2018

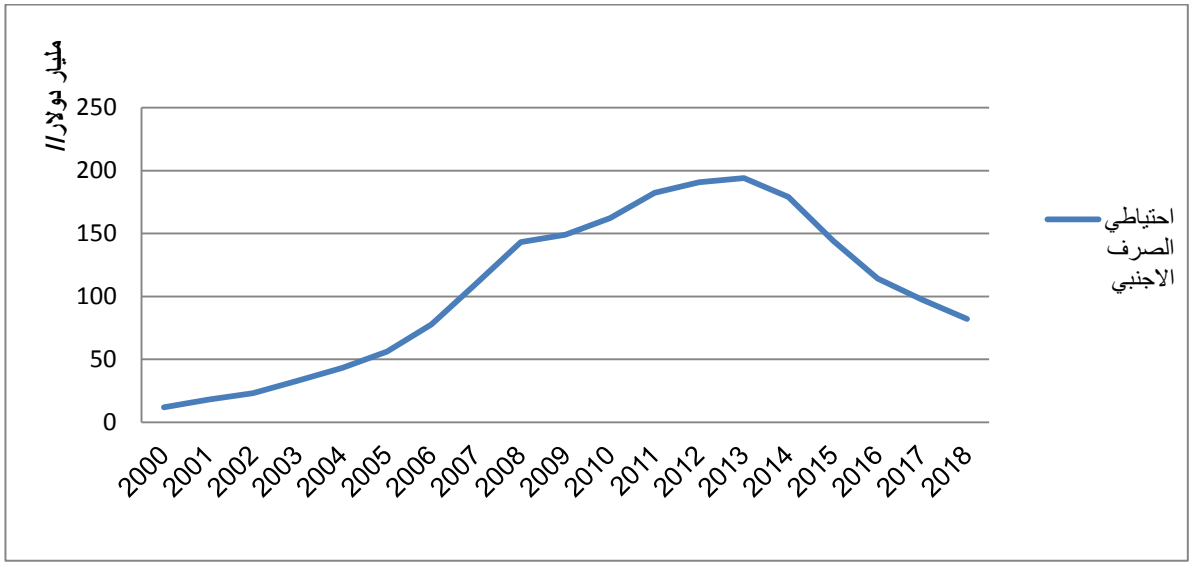

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على بيانات الجدول السابق 02-07

[34] - banqaue d'Algérie : rapport evolution economique et monetaire en algerie juillet 2005/2015/2018

(*): وضعية مؤقت

الفرع الثالث : الإطار العام لإدارة و تسيير احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر [35]

يعتمد الإطار العام لإدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر على مراعاة النسب التقليدية والمتمثلة في:

نسبة الاحتياطات إلى الواردات؛

نسبة الاحتياطات إلى الدين ؛

الاحتياطات إلى النقود بمعناها الواسع

- **نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الواردات** :يعتبر أفضل مؤشر للحكم على مدى كفاية الاحتياطيات من العملات الأجنبية و هو مؤشر اقترحه تريفن " Triffin " سنة 1947 و الذي يقيس عدد أشهر الواردات المغطاة من طرف الاحتياطيات الأجنبية ، باعتبار أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات و أهم بنود الإنفاق بالعملات الصعبة و بالتالي فهي تعمل على استنزاف احتياطات من العملة الصعبة على افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

و يعتقد أنصار هذا المؤشر أن نسبة حوالي 30% من قيمة الواردات ، أو تغطية الاحتياطيات لثلاثة أشهر من الواردات يعد مستوى احتياطيات ملائم.

و يرى بعض الاقتصاديين أن نسبة الاحتياطيات إلى الواردات يجب أن تتراوح ما بين 30 و 40% أو من 4إلى 5 أشهر واردات. و بالإسقاط ماسبق على الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالتبعية المطلقة للخارج فيما يتعلق بالواردات فإن الملاحظ من خلال الجدول الموالي رقم :02-08 و الذي يوضح معدل تغطية الواردات خلال الفترة / 2000 2018 أن أشهر التغطية المسجلة تجاوزت بكثير هذا المؤشر، فبلغ على سبيل المثال تقريبا 40 شهرا من التغطية سنة2007 و هي نسبة كبيرة جدا مقارنة بمعايير كفاية الاحتياطات التي يوصى بها الخبراء في هذا المجال و بذلك نسجل ضياع الفرص البديلة في هذا الإطار وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان ينظر في الماضي إلى أن 3 شهور تغطية للواردات تعد قدرا ملائما ومعقولا للمستوى الآمن للاحتياطيات، فإن الظروف الحالية التي تواجهها البلدان النامية المدينة ربما تتطلب زيادة هذا الرقم إلى 4 أو 5 أشهر، ومهما يكن من أمر فإنه يتعين على السلطة النقدية أن تجرى دراسات

[35] - محمد العيد صلوح، عبد الرزاق مولاي لخضر، السايح بوزيد **آليات إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة 2015 - 2000** مجلة الباحث،(العدد) 01 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،سنة 2018 ص.ص 216 - 215

قياسية من واقع التجارب والخبرة التاريخية لتحديد ما يعد نسبة ملائمة وآمنة للاحتياطيات الدولية حسب وضعها الاقتصادي والمالي[36]، كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن معدل تغطية الاحتياطيات للواردات انخفض قليلا سنة 2010و 2011 على التوالي بحوالي 38و36شهرا و هكذا لبقية السنوات المتتالية بمعدلات متفاوتة. إلى غاية سنة 2013 أين شهد معدل التغطية انخفاض كبير وصل 27 شهر ليتواصل انخفاض إلى أن بلغ ادني معدل لها سنة2018 بحوالي17شهرا و يرى خبراء الاقتصاد الجزائر غير قادرة على تغطية سوى نصف سنة من الواردات في غضون 2021، في ضل تراجع و تآكل احتياطي العملات الأجنبية خاصة في ضل عدم وجود مصادر أخرى و تنويع المداخيل خارج المحروقات

الجدول رقم :02-08 معدل تغطية إجمالي احتياطي الصرف للواردات خلال الفترة2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
اجمالي احتياطات (م.د)	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1
الواردات(م.د)	9.35	9.480	12.01	13.320	17.950	19.860	20.386	26.350	37.990
معدل التغطية شهر	12.19	18.08	19.14	24.32	23.72	27.36	36.66	39.73	34.99
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
اجمالي احتياطات	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13	97.3	82.12
الواردات	37.40	38.89	46.93	51.57	54.99	59.67	52.65	45.10	46.06	46.19
معدل التغطية	36.41	38.33	36.77	36.67	34.40	30.08	27.17	25.30	21.12	17.90

المصدر من إعداد الطالب باعتماد على تقارير بنك الجزائر و النشرات الإحصائية الثلاثية **الوحدة: بالأشهر**

- **مؤشر الاحتياطيات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل** : يستعمل هذا المؤشر لقياس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في الأجل القصير ، و عدم الوفاء بهذه الالتزامات يعني أن الدولة تعاني من نقص كبير في السيولة الدولية ، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال منها.

[36] - زايري بلقاسم" **إدارة احتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**" بحوث اقتصادية عربية، العدد41، سنة2008، ص ص16.15

و يوضح الجدول الموالي تطور نسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون قصيرة الأجل في الجزائر خلال الفترة / 2000 2018 ، حيث نلاحظ تحسن كبير في نسبة التغطية للديون قصيرة و طويلة الأجل و التي كانت لا تتجاوز 47% سنة 2000إلى أن وصلت ذروتها سنة 2013 حيث بلغت 5723%نتيجة للتراكم المتزايد لاحتياطيات الصرف الأجنبي بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول خلال تلك الفترة لتنخفض سنة 2015لتبلغ 4773% لتبلغ أدنى نسبة لها سنة2018 ب2032%

. جدول رقم :02–09 تطور نسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة2000–2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي احتياطات	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1
إجمالي الدين الخارجي02	25.26	22.570	22.46	23.350	21.820	17.190	5.610	5.600	5.580
النسبة 2/1	47.11	79.57	102.89	140.99	197.57	326.82	1386.45	1967.50	2564.52
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 [37]
إجمالي احتياطات	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13	97.3	82.12
إجمالي الدين الخارجي02	5.68	5.53	4.41	3.69	3.39	3.73	3.02	3.84	3.98	4.04
النسبة 2/1	2621.65	2933.45	4131.97	5166.94	5723.01	4797.05	4772.52	2972.14	2444.72	2032.67

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على التقارير بنك الجزائر و النشرات الإحصائية لعدة سنوات **الوحدة : %**

- **مؤشر احتياطي العملة الصعبة إلى عرض النقود** M2يستخدم هذا المؤشر كإنذار مبكر لوقوع الأزمات المالية، ويمكن من خلال هذا المؤشر معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها أن تضغط على الاحتياطيات، أو قياس درجة الثقة في العملة و مدى كفاءة النظام المصرفي . للبلد ومن خلال الجدول الموالي رقم 02–10 الذي يوضح نسبة تغطية إجمالي العملة الصعبة للمعروض النقدي

[37] وضعية مؤقتة

في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 ،حيث يمكن أن نلاحظ أنه بعد أن كانت هذه النسبة لا تتجاوز % 38.36 سنة 2000 ، فقد بلغت ذروتها سنة 2009 مسجلة نسبة تغطية بلغت % 151.64، مما يدل على أن بنك الجزائر له القدرة الكافية و المريحة على الوفاء بالتزاماته، و الدفاع عن سعر صرف عملته وإدارتها إلا أن هاته النسبة ما لبثت و بدأت في الانخفاض خاصة بعد تداعيات أزمة 2013 و انهيار أسعار البترول لتصل أدنى مستوى لها سنة 2018 بحوالي68 %

- **جدول رقم :02-10يوضح نسبة تغطية العملة الصعبة للمعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة2000-2018**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي العملة الصعبة	775.9	1310.7	1755.7	2342.6	3119.2	4179.7	5515	7415.5	10247
M2	2023	1474	2902	3354	3738	4147	4934	5995	6956
معدل التغطية	38.4	89.0	60.5	69.8	83.4	100.8	111.8	123.7	147.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018[1]
إجمالي العملة الصعبة	10866	11997	13992.4	14940.4	15241.2	15734.9	15375.4	12596	11926	10150.8
M2	7173.1	8162.8	9929.2	11067.6	11259.0	13673.2	13704.5	13816.3	14307.1	14975.0
معدل التغطية	151.5	147.0	140.9	135.0	135.4	115.1	112.2	91.2	83.4	67.8

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على التقارير بنك الجزائر و النشرات الإحصائية لعدة سنوات **الوحدة : مليار دينار**

المبحث الثاني :الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة نتائج الدراسة و مناقشتها

بعد ما تطرقنا في المطلب السابق إلى مجتمع الدراسة المتمثل في بنك الجزائر و كذا عينة الدراسة و مكونات احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر و الآليات و الإجراءات المتخذة في تسيير و إدارة العملة الصعبة و المتغيرات المؤثرة على حجم احتياطات العملة صعبة

سنتناول في هذا المبحث عرض الطريقة و الأدوات المستخدمة لإعداد الدراسة و أهم مصادر البيانات و طريقة جمعه

و لدراسة دور بنك الجزائر في تسيير احتياطاته ارتأينا أن نقوم بجمع كافة البيانات المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة و التي يمكن أن تؤثر أو تحدث تغيير سواء اقتصادي أو إحصائي على حجم احتياطات الصرف

و لقد لخصنا أهم المتغيرات و التي لها علاقة مع احتياطات الصرف الأجنبي في الجدول التالي :

الجدول رقم :02-11 يضم متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
❖ أسعار البترول ❖ الاحتياطي الإلزامي	❖ احتياطات الصرف الأجنبي

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الدراسات السابقة

و تهدف صياغة النموذج لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة و متغير احتياطي الصرف الأجنبي وقد تم الاعتماد في جمع البيانات على التقارير السنوية لبنك الجزائر بالإضافة إلى النشرات الرسمية الإحصائية ومقابلات إطارات بنك الجزائر بالجزائر العاصمة وفرع بنك الجزائر بغارداية و التي احتوت على جميع المعلومات المحاسبية و القوائم المالية اللازمة في البحث محل الدراسة و التي تمكننا من معرفة بعض المتغيرات المرتبطة بمتغيرات الدراسة و متابعة تطوراتها و تأثيراتها للوصول إلى نتائج جيدة و مفيدة

أما بالنسبة للبرنامج المستخدم في الدراسة فقد استخدمنا برنامج (eviews v08)

المطلب الأول : تقديم نتائج الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بعرض نتائج الدراسة بعد صياغة النموذج القياسي و تحديد المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في احتياطي الصرف وتقديره عبر طريقة المربعات الصغرى بالاستعانة ببرنامج الإحصائي eviwes 08

الفرع الأول : عرض النتائج و البيانات

بعد تحديد عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها لها تأثير على المتغير التابع احتياطي الصرف الأجنبي من خلال دراستنا التحليلية و النظرية و التطلع على الدراسات السابقة سيتم صياغة النموذج حتى نتمكن من عرض النتائج و مناقشتها

أولا : صياغة النموذج القياسي :

من أهم مراحل بناء النموذج و أصعبها هي صياغة النموذج القياسي ، حيث يتم تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على احتياطي الصرف الأجنبي و من هن سنحاول تحديد المتغيرات و ترميزها بحث نجد :

- المتغير التابع : يتمثل في احتياطات الصرف الأجنبي و يرمز له بالرمز
- المتغيرات المفسرة المستقلة و تتمثل :
  - X1: يمثل معامل أسعار المحروقات
  - X2: : يمثل نسبة الاحتياطي الإجباري

بعد ترميز المتغيرات القياسي و تجميع البيانات الخاصة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج القياسي كما يلي

$$Y=f(X1.X2)$$

ومنه يمكن كتابة الصيغة الخطية للنموذج القياسي الخاص باحتياطات الصرف بالشكل التالي :

$$Y=C+X1a1+X2a2+EI$$

حيث تمثل

Y = احتياطي الصرف الأجنبي بمليار دولار

X1 = يمثل أسعار البترول بالدولار

X2 = يمثل الاحتياطي الإلزامي بالنسبة المئوية

I = يمثل عامل الزمن

a2، a1 = تمثل معلمات النموذج

C: المعامل الثابت

EI: يمثل الحد العشوائي

الفرع الثاني : تقدير النموذج الخطي

يتم تقدير النماذج القياسية بطريقة المربعات الصغرى (MCO) باعتبارها من أحسن الطرق لتقدير النماذج ويتم ذلك باستعانة ببرنامج الإحصائي (SPSS) و بعد إدخال البيانات في هذا البرنامج ظهرت لنا نتائج التقدير للنموذج الخطي في الجدول التالي :

Dependent Variable: RESERCHANGE
Method: Least Squares
Date: 08/27/19 Time: 12:54
Sample: 2000 2018
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-41.17139	13.14809	-3.131359	0.0064
PRIXHDC	1.187088	0.225215	5.270903	0.0001
RESEOBLI	9.499051	2.260740	4.201744	0.0007

R-squared	0.902942	Mean dependent var	105.8363
Adjusted R-squared	0.890810	S.D. dependent var	62.65006
S.E. of regression	20.70204	Akaike info criterion	9.042281
Sum squared resid	6857.190	Schwarz criterion	9.191402
Log likelihood	-82.90167	Hannan-Quinn criter.	9.067518
F-statistic	74.42506	Durbin-Watson stat	0.939462
Prob(F-statistic)	0.000000		

التحليل الاقتصادي للنموذج :

من خلال قراءتنا للجدول السابق يمكننا تسجيل الملاحظات التالية :

- معامل أسعار المحروقات موجب و هو ما يفسر العلاقة الطردية بين المتغير المستقل أسعار البترول وبين المتغير التابع الاحتياطي الصرف الأجنبي و هذا ما أثبتته التوقعات سابقة الذكر و تم توضيحه و شرحه من خلال الجداول و الأشكال السابقة ، أين لاحظنا انه كلما زادت و ارتفعت أسعار المحروقات أدى ذلك إلى ارتفاع و زيادة في حجم لاحتياطات من العملة الصعبة و عكس ذلك كلما انخفضت أسعار المحروقات انخفض في المقابل الاحتياطي الصرف الأجنبي و هذا ما يثبت و يؤكد العلاقة طردية بين أسعار البترول و احتياطي الصرف

معامل احتياطي الإلزامي موجب و هو ما يفسر العلاقة الطردية بين المتغير المستقل الاحتياطي الإلزامي وبين المتغير التابع الاحتياطي الصرف الأجنبي

التحليل الإحصائي للنموذج :

*اختبار المعنوية النموذج :

نستعمل في ذلك معامل التحديد R squared و المصحح Adjusted R-squared و اختبار فيشر Fلاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه .

أ/معامل التحديد :

يقدر معامل التحديد R squared 0.90 معامل يؤول إلى 1 و يتميز بالقوة أما بالنسبة لمعامل التحديد المصحح Adjusted R-squared يقدر بـ 0.89 وهو يدعم النتيجة السابقة و هذا يعني أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة أي أن المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة89%أما الباقي المقدر 11% فتفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج

ب/ اختبار فيشر الإحصائية :

نلاحظ من خلال الجدول أن فيشر له قيمة معتبرة تقدر ب 74.42 و نلاحظ ايضا أن النموذج له معنوية عند مستوى احتمال F Prob=0.000 أي أقل من 5 %وهذا يعني ان النموذج له دلالة معنوية ، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية

***اختبار معنوية الإحصائية للمعالم** : نلاحظ معامل أسعار البترول إن قيمته المحتسبة الإحصائية ستودنت أكبر من القيمة الحرجة للتوزيع الطبيعي ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بمعنى أن معامل أسعار البترول له معنوية إحصائية عند مستوى 0.0001 ما يدل على انه يمكن قبول أسعار المحروقات في النموذج بخطأ قدره 0.1% عند مستوى معنوية 5% يدل على انه له تأثير على المتغير احتياطي الصرف الأجنبي

– بالنسبة لمعامل احتياطي الإلزامي نقبل هذا المعامل لتأثيره على متغير احتياطي الصرف التجنب بمعنوية قدرها0.0007و بخطأ قدره0.07 %أقل من مستوى معنوية 5% أي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة مما يدل على انه له تأثير على المتغير احتياطي الصرف الأجنبي

التحليل القياسي لمعلمات النموذج :

بعد أن تأكدنا من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية و الإحصائية سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به و سنتطرق إلى :

1–اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء : (داربن واتسون)

يفترض داربن واتسون وجود فرضيتين أساسيتين هما :

– فرضية العدم وتنص على انعدام الارتباط الذاتي

– فرضية البديلة وتنص على وجود ارتباط الذاتي

نقوم بمقارنة قيمة DWالمتحصل عليها من الجدول مع القيمة النظرية المتحصل عليها من جدول داربن واتسون حيث ان DW=0.939وهي القيمة المحسوبة لاختبار داربن واتسون

0.79و1.99 وهي القيمة المجدولة لداربن واتسون عند n=19 ومستوى معنوية 5بالمئة و يلاحظ من خلال هذا الشكل أن قيمة DWالمحسوبة تقع ضمن منطقة غير محددة و منه لا يمكن اتخاذ القرار

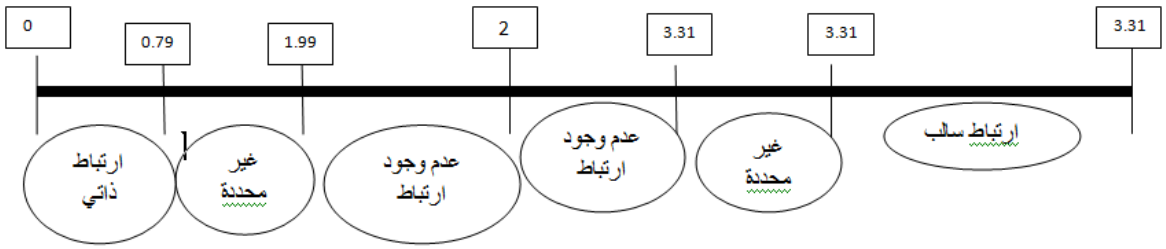

2- مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي : بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار نستخدم انحدار Bera-Jarqueحيث يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا انطلاقا من إحصائية هذا الاختبار

نلاحظ من خلال الشكل الموالي أن البواقي تأخذ شكل التوزيع الطبيعي ،كما أن احتمال Bera Jarque أي Prob36.75 أي نقبل فرضية العدم H0ونرفض الفرضية البديلة H1،ومنه نستنتج أن معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا .

جدول رقم :02-12يوضح التوزيع غير الطبيعي للبواقي

	PRIXHDC	RESEOBLI	RESERCHANGE
Mean	65.29816	7.315789	105.8363
Median	62.25000	6.500000	110.1800
Maximum	112.9400	12.00000	194.0100
Minimum	24.85000	2.500000	11.90000
Std. Dev.	30.25166	3.013675	62.65006
Skewness	0.239318	0.149482	-0.085089
Kurtosis	1.799460	2.035566	1.627277
Jarque-Bera	1.322391	0.807114	1.514718
Probability	0.516234	0.667940	0.468903
Sum	1240.665	139.0000	2010.890
Sum Sq. Dev.	16472.93	163.4803	70650.54
Observations	19	19	19

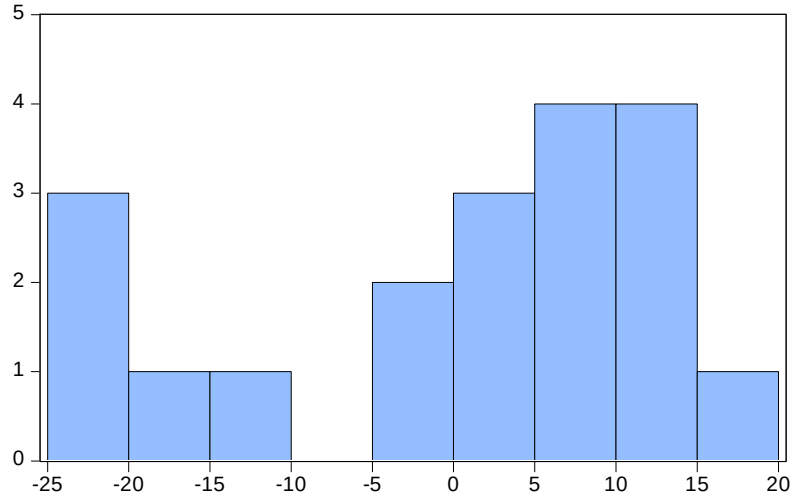

Series: RESID
Sample 2000 2018
Observations 19

Mean	4.67e-15
Median	4.838340
Maximum	16.47511
Minimum	-24.35062
Std. Dev.	13.09752
Skewness	-0.671128
Kurtosis	2.147395
Jarque-Bera	2.001796
Probability	0.367549

المطلب الثاني : مناقشة وتحليل النتائج في ضوء النموذج المقدر

أولا : نتائج الدراسة

وجود علاقة طردية معنوية بين أسعارا البترول و احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2018

وجود علاقة طردية معنوية بين الاحتياطي الإلزامي و احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2018

ثانيا : مناقشة النتائج

- وجود علاقة طردية معنوية بين أسعار البترول و احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

توجد علاقة طردية بين أسعار البترول و احتياطات من العملة الصعبة بحيث عند ارتفاع أسعار البترول بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الاحتياطات الصرف الأجنبي بمقدار 1.18 و نفسر ذلك بأنه عند ارتفاع أسعار البترول ترتفع بذالك قيمة الصادرات و بالتالي تزيد مدا خيل العملات الأجنبية مما يؤدي ذلك إلى تراكم و زيادة احتياطات من العملة الأجنبية أي هناك علاقة و ارتباط قوي بين تراكم الاحتياطات الصرف الأجنبي و تزايد قيمة حجم الصادرات البترولية و هذا ما أكدته المعطيات السابقة في الجدول رقم 02-03أي كلما زادت قيمة صادرات البترولية انعكس ذلك ايجابيا على حجم الاحتياطات الدولية .

- وجود علاقة طردية معنوية بين الاحتياطي الإلزامي و احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

هناك علاقة طردية بين الاحتياطي الإلزامي و احتياطي الصرف الأجنبي بحيث عند ارتفاع الاحتياطي الإلزامي بوحدة واحدة يرتفع الاحتياطي الصرف الأجنبي ويمكن تفسير ذلك بان ارتفاع الاحتياطي الإلزامي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاحتياطي الصرف الأجنبي .

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال دراستنا لهذا الفصل لوضعية احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر و التي أدت بنا إلى معرفة بعض الحقائق و النتائج الخاصة بالاقتصاد الجزائري و التي يمكن إيجازها فيما يلي :

من خلال بعض أدوات السياسة النقدية التي تم دراستها استطاع بنك الجزائر أن يتحكم و لو بشكل جزئي في تكوين لاحتياطات من العملات الأجنبية

حيث أن الارتفاع المستمر في أسعار النفط جعل الجزائر تعظم حجم احتياطاتها من العملة الصعبة أين وصلت إلى مستويات قياسية لتنخفض فيما بعد .

تؤثر التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية على القيمة الحقيقية للاحتياطات، خاصة انخفاض الدولار مقابل اليورو، وهذا من خلال : تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية و زيادة قيمة الواردات . والاختلاف الحاصل في عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية وتآكل القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف.

تكوين وتراكم احتياطات من العملة الصعبة راجع إلى الفائض المحقق في ميزان التجاري نتيجة صادرات المحروقات مما يعتبر من أكبر الأخطار التي تواجه الاقتصاد الوطني فبرغم هذا الحجم الهائل من احتياطات الصرف الأجنبي،

مستويات احتياطات الصرف الأجنبي التي كانت المكدسة هي مستويات لا مبرر لها وهي فوق الحجم الأمثل الذي تحدده جميع المؤشرات خاصة خلال السنوات التي شهدت طفرة و انتعاش أسعار البترول

خـــاتمـــة

الخاتمة :

تعد احتياطات العملات الأجنبية وإدارتها من اكبر التحديات التي تواجه البنوك المركزية وبالأخص في الاقتصاديات الناشئة والنفطية ، وفي هذا المنحى يأتي هذا العمل ليؤكد أهمية و حساسية إدارة احتياطات العملات الأجنبية في ظل الاضطرابات الاقتصادية العالمية باعتبارها صمام أمان ضد الصدمات الخارجية المحتملة وكذلك كأصول نادرة لها تكلفة ،لذا كان لزاما على البنوك المركزية البحث في الطرق الكفؤة لتسيير هاته الاحتياطات .

لقد عمل بنك الجزائر على تسيير العملة الصعبة بإتباع معايير الأمن و السيولة و المردودية بغية المحافظة على حجم الاحتياطات وقد سجلت العديد من الاقتصاديات العالمية لاسيما البترولية منها طفرة في رصيد مواردها الأجنبية جراء تحسن أسعاره في الأسواق العالمية

يؤدي تراكم الاحتياطات لدى البنوك المركزية دورا مهما في حماية الاقتصاد من الأزمات وصدمات الخارجية غير المتوقعة كارتفاع أسعار الواردات، وانخفاض حصيلة الإيرادات، أو صعوبة الاقتراض الخارجي...الخ، فضلا على تدعيم ومساندة موقف الدولة في تعاملاتها الخارجية، فهي بمثابة أمام أمان تلجا إليه الدولة لتعزيز دورها الدفاعي.

في الجزائر،لا تزال إيراداتها مشكلة من المحروقات خاصة أنها المصدر الرئيسي لتراكم احتياطات الصرف الأجنبي، حيث ساعد ارتفاع أسعار النفط مطلع الألفية الثانية من تزايد حجم احتياطاتها الدولية لدى بنك الجزائر غير ا نهاته الاحتياطات تراجعت خلال السنوات الأربع الأخيرة جراء انخفاض أسعار البترول و تقليص حجم الصادرات ..

كما أن التغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية تسببت في خسائر مالية معتبرة للجزائر، خاصة في ظل الانخفاض الذي يشهده الدولار أمام اليورو.

1-نتائج الدراسة :من خلال ما سبق يمكننا استخلاص أهم النتائج المتوصل إليها:

- تتكون احتياطات الصرف الأجنبي من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي والعملات الأجنبية التي تشكل الجزء الأكبر ضمن الاحتياطات عالميا، ويكون مصدر احتياطات الصرف الأجنبي الفائض في ميزان المدفوعات المقترضة وغير المقترضة.

يشتمل هيكل عملات الاحتياطات عالميا من خمس عملات رئيسية هي الدولار الأمريكي، الاورو، الين الياباني ، الجنيه الإسترليني

- تتمثل أهداف إدارة احتياطات بنك الجزائر في الأمان والسيولة و المردودية ، ويتم توظيف الاحتياطات في أكثر من 98 % في الأوراق المالية والباقي في ودائع بالبنوك المركزية ،ويتكون هيكل العملات من الدولار والاورو بشكل أساسي وعملات أخرى ،
- إن إدارة الاحتياطات هي وظيفة البنوك المركزية والتي تسعى إلى معرفة مدى كفاية احتياطاتها وتوظيفها وإدارة المخاطر المرتبطة بها
- تمثل عائدات المحر وقات أهم مصدر لتراكم احتياطات الصر ف الأجنبي في الجزائر والتي يتم التنازل عنها لبنك الجزائر ، وتعتبر الواردات اكبر مستنزف لها.
- تعتبر مديرية إدارة العلاقات المالية الخارجية ببنك الجزائر المسئولة عن إدارة الاحتياطات من العملات الأجنبية والذهب وفق توجيهات مجلس النقد والقرض

الاقتراحات

- تعزيز الخروج من التبعية لقطاع المحروقات عن طريق استعمال موارد النفط لتنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات ، والعمل على تحسين مناخ الأعمال في الجزائر لتحسين وضعية ميزان المدفوعات أثناء انخفاض أسعار البترول
- ضرورة تكوين إطارات بنك الجزائر خاصة مديرية العلاقات المالية الخارجية في مجال تسير وإدارة و الاستثمار في العملات
- يجب المحافظة على المستوى الحالي لاحتياطات الصرف الأجنبي في حالة عدم وجود رغبة حقيقية للتنمية الاقتصادية الحقيقية و البحث عن آليات أخرى لتميل العجز . خاصة في ضل تآكل الاحتياطي خلال السنوات الأخيرة
- وضع آليات و استراتيجيات طويلة و متوسطة المدى، الهدف منها تخفيض من الاعتماد على المنبع الواحد للثروة
- تنويع العملات المكونة للاحتياطيات الصرف مع مراعاة التقلبات الشديدة و المفاجئة لهذه العملات،

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الكتب

1. زكريا الدوري ، يسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية** ، الطبعة العربية ،عمان. دار اليازوري، 2006،

2. ضياء مجيد **الاقتصاد النقدي المؤسسات المالية البنوك التجارية–البنوك المركزي** مؤسسة شباب الجامعة . 2000 ،

3 . رمزي زكى ، **الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية** مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري ، دار المستقبل العربي ، القاهرة 1994،

4 . عدنان تايه النعيمي،**إدارة العملات الأجنبية**،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن 2012،

5 . الطاهر لطرش،**الاقتصاد النقدي و البنكي** ديوان المطبوعات الجامعية ،سنة 2013،

6 . سهام محمد السويدي **استقلالية البنوك المركزية و دورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية** دراسة مقارنة الإسكندرية دار الجامعية طبعة الأولى 2010

ثانيا : الرسائل و الأطروحات الجامعية

1 – عبد القادر **بوكريد متطلبات كفاءة إدارة احتياطي الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك الجزائر** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2016/2015

2 – عبابسة نور الدين **اثر احتياطي الصرف الأجنبي على اقتصاديات دول دراسة حالة الجزائر** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم اقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي 2016

3 –ناصر سليمان **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ضل متغيرات الدولية الحديثة** مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في علوم الاقتصادية 2005 ، الجزائر

4 -عبد القادر بوكريد **اثر احتياطي الصرف على الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة 2008

5 - محمدي طيب محمد **إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر الواقع و المتطلبات** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف سنة 2008

6- سلطاني عادل ، **إدارة احتياطي الصرف الأجنبي (دراسة حالة الجزائر)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2016

7 - دراسة فوزي زغاد ، **إشكالية إدارة الاحتياطات المالية الدولية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة 2014.

ثالثا : المقالات العلمية و أوراق عمل

1- زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، 2009

2- صندوق النقد الدولي **المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي** سبتمبر 2001،

3 - بوحنيك هدى **دور البنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج** جامعة تبسة مجلة الباحث العدد2010،08

4 - احمد شفيق الشاذلي ،**طرق تكوين وإدارة احتياطات الصرف الأجنبي تجارب بعض الدول العربية والأجنبية** ،دراسات اقتصادية ،صندوق النقد .العربي2014

5 - محمد العيد صلوح، عبد الرزاق مولاي لخضر، السايح **بوزيد آليات إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية** خلال الفترة 2015 - 2000 مجلة الباحث،(العدد) 01 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

6 - زايري بلقاسم" **إدارة احتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر**" بحوث اقتصادية عربية، العدد41، شتاء 2008،

رابعا : التقارير

1 – بنك الجزائر **النشرة الإحصائية الشهرية** رقم 46 جوان 2019

2 – بنك **الجزائر النشرة الإحصائية الشهرية الثلاثي الرابع لسنوات** 2008-2012-2014-2017-2019

3 – البنك المركزي **المصري النشرة الإحصائية الشهرية** العدد 97 أفريل 2005

. محمد لكصاسي **عرض التقرير السنوي التطورات الاقتصادية و النقدية** في2010 25أوت2010

4 – بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ،سبتمبر2009

5 – بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2009 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ،جويلية2010

6 – بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ،نوفمبر2014

7 – بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2016 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ،سبتمبر2017

8 – بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ،جويلية 2018

8 – banque d'Algérie : **rapport évolution économique et monétaire en Algérie** juillet 2005/2015/2018

خامسا : مواقع الإلكترونية

1 – http://www.bank-of-algeria.dz .

2 – currency composition of official foreign exchange reserves cofer 2018

3 – https://data.oecd.org/fr/conversion/taux-de-change.htm

سادسا : القوانين

1- بنك الجزائر ،**الأمر 03-11** المؤرخ في26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض

2 - بنك الجزائر ، **أمر رقم 10-04** مؤرخ 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 مؤرخ 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، والمتعلق بالنقد و القرض

3 –بنك الجزائر **نظام رقم 07-01** المؤرخ في 3فيفري2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة

4 - الجريدة الرسمية رقم 55الصادرة 26سبتمبرسنة 2017 ،

الملاحـــق

الملحق رقم : 2-2 الهيكل التنظيمي لمديرية تسيير الأصول الخارجية ببنك الجزائر

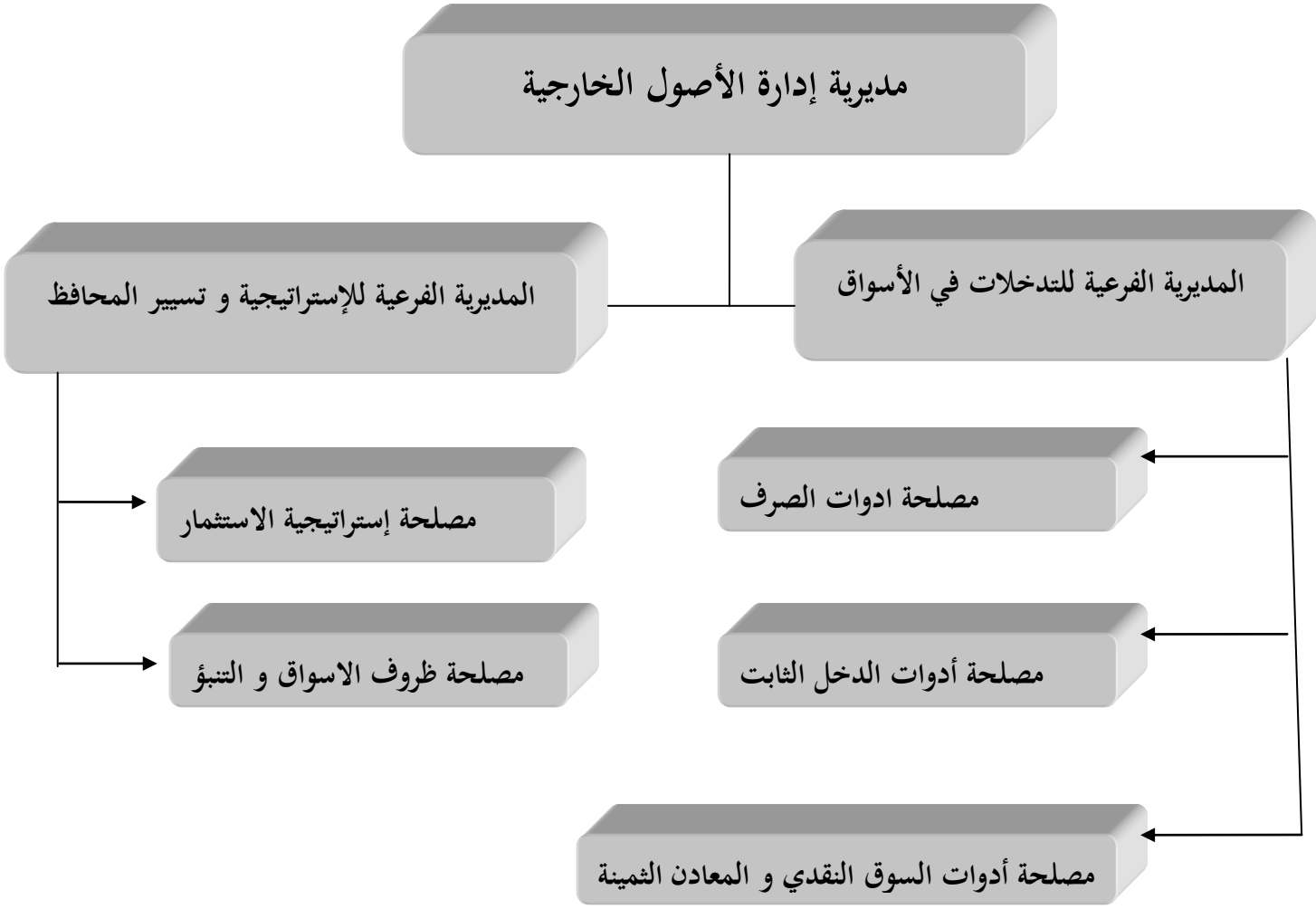

المصدر: وثائق داخلية من بنك الجزائر

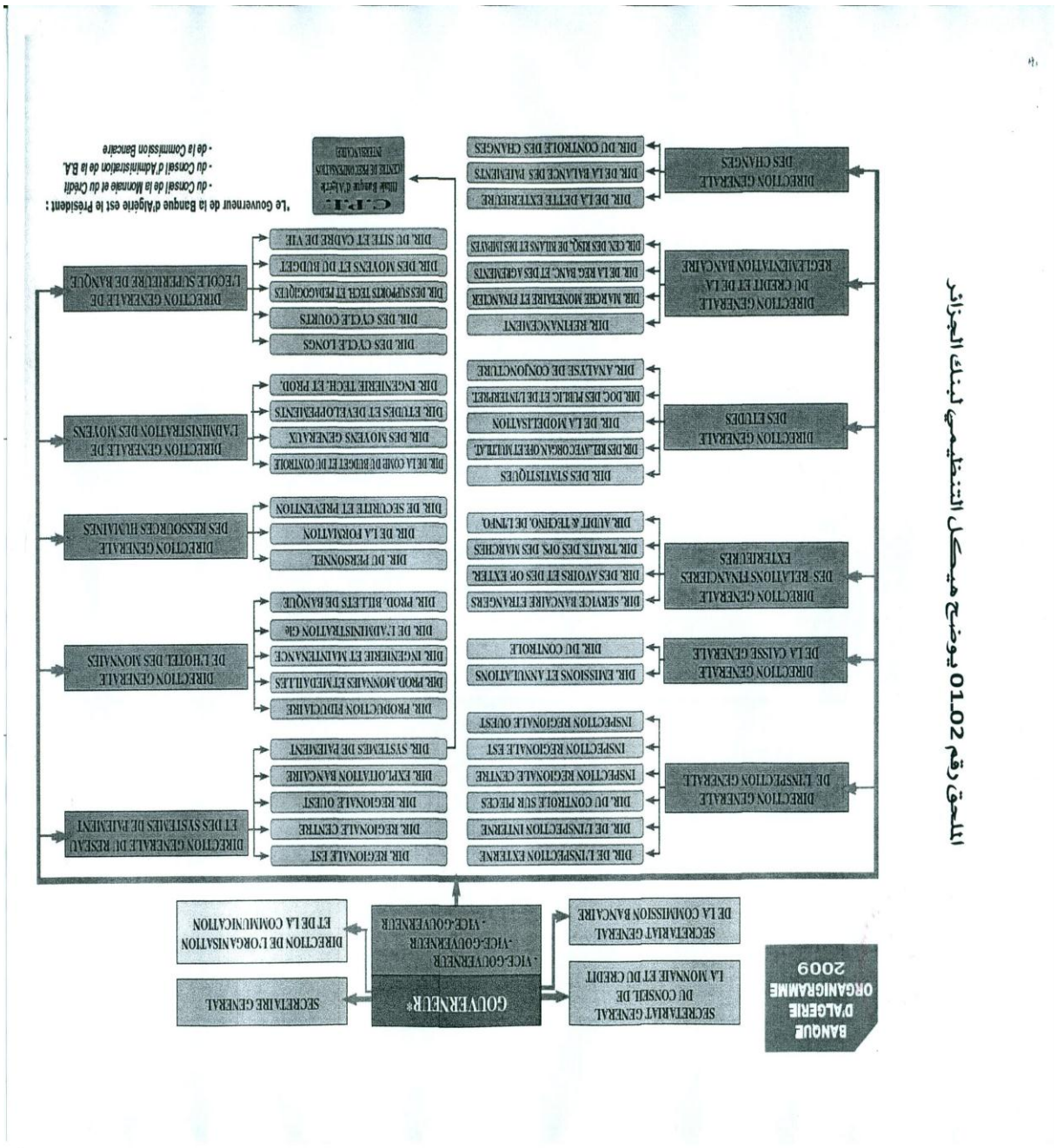

الملحق رقم 01.02 يوضح هيكل التنظيمي لبنك الجزائر